التنافس الاستعمارى الأوروبى فى أعالى النيل
١٣٠٠هـ - ١٣٢٢هـ / ١٨٨٢م - ١٩٠٤م

د. عمر سالم عمر بابكور
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة أم القرى

أدرك الفرنسيون منذ زمن طويل أهمية البحر المتوسط والبلاد المطلة عليه سواء فى آسيا أو أفريقيا ، إذ أن فرنسا لها ساحل هام مطل على البحر المتوسط وكانت تنظر إلى أن مصالحها الحيوية مرتبطة بهذا البحر والدول المطلة عليه .

ولذلك اتجهت أنظار الفرنسيين لمصر عدة مرات قبل حملتهم المشهورة عام ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م باعتبارها محطة هامة فى الطريق للهند . وقد نصح بعض رجال السياسة لويس الرابع عشر (Louis 14) باحتلال مصر لأهميتها فى الطريق إلى الهند - ولكن الفكرة لم تنفذ فى الأرشيف الفرنسى فترة من الزمن حتى جاءت الحملة الفرنسية على مصر(١) .

ومهما قيل من دوافع وأسباب هذه الحملة على مصر التى قادها نابليون بونابرت (Napoleon Ponapart) فإن فى مقدمة هذه الدوافع الصراع والتسابق الذى أعقب حركة الكشوف الجغرافية . ورغم أن الفرنسيين لم يمكثوا فى مصر بعد غزوها فى عام ١٧٩٨ أكثر من ثلاث سنوات (١٢١٣هـ - ١٢١٦هـ) (١٧٩٨ - ١٨٠١م) ، ورغم فشل الحملة من الناحية الحربية إلا أنها كانت نقطة تحول خطيرة فى حياة مصر والشرق العربى كله ، حيث

ظهرت جليًا الأهمية الاستراتيجية لهذه البلاد المطلة على البحر المتوسط والبحر الأحمر والتى تعتبر المنفذ الهام المؤدى للهند(٢) .

وكانت العلاقة بين إنجلترا وفرنسا وقت مجئ الحملة الفرنسية تتسم بالتوتر الشديد(٣) ، الأمر الذى أدى إلى أن تلعب إنجلترا دورًا هامًا فى خروج الفرنسيين من مصر . لقد حاول الإنجليز إبقاء قوات لهم فى مصر لكنهم انسحبوا فى عام ١٢١٨هـ - ١٨٠٣م ، وكذلك فشلوا فى استمالة بعض المماليك إلى جانبهم ، وبهذا فشل الإنجليز مرة أخرى فى الاحتفاظ بنفوذ لهم فى مصر .

وشاهدت مصر خلال القرن التاسع عشر موجات متعددة من الصراع بين إنجلترا وفرنسا من أجل بسط النفوذ عليها(٤) .

وعندما استقر الأمر لمحمد على فى مصر وجهت إنجلترا حملة إلى مصر فى عام ١٨٠٣م ولكنها باءت بالفشل بفضل مقاومة محمد على والمصريين ، وأرسلت حملة فى إبريل من نفس العام ، ولكنها فشلت أيضًا ، مما أدى إلى أن فريزر (Fraser) القائد الإنجليزى للحملة طلب أن يخرج بجيشه ، وبالفعل تم الصلح فى سبتمبر عام ١٨٠٧م ورحلت القوات الإنجليزية عن مصر .

وأدى النصر الذى أحرزه المصريون فى عام ١٢٢٢هـ - ١٨٠٧م على الإنجليز إلى أن يؤخر احتلال إنجلترا لبلادهم لمدة ٧٥ عامًا ، فلم يتم احتلال مصر إلا فى عام ١٣٠٠هـ - ١٨٨٢م .

على أنه منذ عام ١٢٤٥هـ/١٨٣٠م كان شغل السياسة الإنجليزية الشاغل هو حماية طرق مواصلاتها مع الشرق ، وأدى هذا بالتالى إلى الوقوف

فى وجه التوسع المصرى على سواحل البحر الأحمر والخليج العربى ، وكذلك فى بلاد العرب ، حيث استطاع محمد على أن يبسط سيطرته على الجزيرة العربية فيما عدا سواحلها الجنوبية ، لكن البريطانيين كانوا ينظرون إليه على أنه منفذ لسياسة فرنسية على أساس أن عددًا من الضباط الفرنسيين كانوا يقومون بتدريب الجيش المصرى .

فأرسلت إنجلترا فى عام ١٢٤٥هـ - ١٨٣٩م تعليماتها لقنصلها فى القاهرة بالمرستون (Palmerston) ليخطر محمد على بعدم ارتياح إنجلترا لمد حدوده لهذه المناطق .

كما وقفت إنجلترا موقف المعارض لمشروع قناة السويس وأخذت توغر صدر السلطان العثمانى ليعارض هذا المشروع ، وكانت إنجلترا تدرك أن تنفيذ مشروع قناة السويس فى ذلك الوقت على أساس الامتيازات التى حصل عليها فرديند ديلسبس (F. Delesseps) نصر لفرنسا فى مصر ، وصدمة للسياسة الإنجليزية ، على أن إنجلترا انتهزت فرصة إفلاس المالية المصرية فعليًا فى شئون البلاد(٥) .

أدى إلى تدهور الإدارة سواء المركزية أو اللامركزية نتيجة لما أحدث ذلك(٦) ، وعندما قامت الثورة المهدية فى السودان كان المجتمع السودانى قد تبلور وتوفرت لديه المقومات من رباط روحى ووحدة الهدف(٧) .

واستطاعت إنجلترا فى يونية عام ١٣٠٠هـ - ١٨٨٢م على أثر موقعة التل الكبير احتلال مصر بعد هزيمة العرابيين(٨) .

والملاحظ أن الحكومة الفرنسية لم تثر قبل شهر سبتمبر عام ١٣٠٠هـ - ١٨٨٢م أمر مستقبل مصر ومصيرها ... ولكنها سرعان ما أفاقت لترى

ما أصبح للإنجليز من تفوق فى وادى النيل نتيجة الاحتلال العسكرى فاعترضت عليه ، مما أدى إلى كثرة الوعود من جانب الإنجليز بالجلاء عن مصر دون أن توضع موضع التنفيذ(٩) .

ولقد حاولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة إثارة الدول الكبرى الأوربية ضد بريطانيا كما أيدت الباب العالى فى شكواه الدائمة واحتجاجاته الكثيرة ، كما عملت فرنسا على عرقلة الإدارة الإنجليزية فى مصر وساعدتها على ذلك النظم الدولية التى استقرت أسسها فى مصر ، خاصة الإمتيازات وصندوق الدين ، وأقامت العقبات الواحدة تلو الأخرى فى وجه السياسة الإنجليزية الإستعمارية خارج حدود مصر ، وأكثر من هذا أنها حاولت إثارة ألمانيا ضد إنجلترا وحدثتها عن رغبة إنجلترا فى السيطرة وحدها على العالم كله .

وعندما أرادت إنجلترا إلغاء نظام المراقبة الثنائية على المالية المصرية احتجت فرنسا احتجاجًا شديدًا ، لأن معنى هذا فى نظر الفرنسيين هو استبعاد للنفوذ الفرنسى فى ميادين السياسة والإدارة المصرية وانفراد انجلترا بالأمر ، وأعلن ديكلرك (Declarc) رئيس وزراء فرنسا أن نظام المراقبة الثنائية قائمة على أساس إتفاق الدولتين وليس من حق دولة إلغاءه دون موافقة الأخرى ، وأن على الحكومة الإنجليزية احترام النظم القائمة التى لها حقيقة دولية(١٠) .

وأمام هذه الاحتجاجات من جانب فرنسا حاولت إنجلترا إجراء تعديل على مقترحاتها لإرضاء فرنسا ، ولكن الحكومة الفرنسية أصرت على مطالبها كاملة وتحولت الأمور بين فرنسا وإنجلترا إلى نزاع وتطاحن شديدين(١١) .

وكان لابد وأن يعقب ذلك تشابك فى المصالح والخطط والأهداف انتهت إلى أن تعقدت العلاقات الخارجية البعيدة عن الميدان الأوربى . ومع ذلك فإن الحركة الإستعمارية لم تكن سببًا من أسباب الحروب ، حقيقة قد يصل الأمر إلى توتر فى العلاقات بين الدول ، بل والتهديد ، باستخدام القوة ، كما حدث بين إنجلترا وفرنسا ، ولكن فى النهاية كان ذلك كله ينتهى بالمسألة والاتفاق ، ولا يرجع ذلك إلى فضل الأوربين أنفسهم وميلهم إلى التسامح بقدر ما يرجع إلى وفرة فى المناطق التنازع عليها ، واتساعها بحيث أن التنازل عن إقليم كان يتم فى مقابل الحصول على إقليم آخر وهكذا ، ومن ناحية أخرى ، كانت العلاقات الأوربية فى تلك الفترة تخضع لضوابط - ولو أنها لم تنجح فى منع حدوث الأزمات الأفريقية لأنها أصلاً لم توجد لحل هذه الأزمات أو منعها - استطاعات أن تعمل على ألا يتطور النزاع الاستعمارى إلى حرب سافرة(١٢).

وكانت هذه المرحلة من التنافس الاستعمارى بين كل من فرنسا وإنجلترا تتمثل فى المشروعين العظيمين (القاهرة - الكاب) وهو المشروع الإنجليزى الذى يقابله المشروع الفرنسى(البحر الأحمر - المحيط الأطلنطى) أى تمتد الأراضى الإنجليزية أو الفرنسية فيما بين هذه النقط فى خط مستقيم متصل يقطعه شئ ، ولما كان حوض النيل هو ملتقى هذين الخطين ، فإنه أصبح العقدة الرئيسية فى كل المسائل الاستعمارية ، بل أصبح العنصر الفعال فى السياسة العالمية فى ذلك الوقت(١٣) .

وقد فتح الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢م الباب للنزاع الاستعمارى بين فرنسا وإنجلترا ، الذى امتد إلى حوض النيل بأكمله .

ولم يكن فى وسع الفرنسيين السكوت على مركز الإنجليز فى مصر ، فاتخذوا من الحركة الاستعمارية فى أعالى النيل قواعد للضغط على الإنجليز فى مصر ، وكانت لهم فى هذا الميدان ثلاث قواعد .

القاعدة الأولى : محاولة النفوذ من الأوبانجى إلى النيل .

القاعدة الثانية : محاولة التفاهم مع ليوبولد صاحب دولة الكونجو الحرة.

القاعدة الثالثة : محاولة الاتفاق مع منليك .

وكان ذلك كله كفيلاً بأن تعيد إنجلترا النظر فى المسألة السودانية بأكملها(١٤) . ولعل هذا هو الدافع للحكومة الإنجليزية التى كانت علاقاتها بألمانيا طيبة إلى توقيع معاهدة ١٣١٢هـ - ١٥ نوفمبر ١٨٩٤م مع الحكومة الألمانية ، والذى بمقتضاها تم توسيع رقعة الأراضى الألمانية فى الكميرون فى مقابل اعتراف ألمانيا بالحقوق البريطانية فى السودان .

ورغبة من الحكومة الفرنسية فى القضاء على هذه العقبة التى وضعتها الدبلوماسية الإنجليزية فى طريقها من ناحية ، وكسب تأييد ألمانيا من ناحية أخرى ، انتهزت فرصة ميل الحكومة الألمانية وقتئذ للتقرب من فرنسا ، ودخلت معها فى مفاوضات فى برلين فى ١٣١١هـ - ٤ ديسمبر ١٨٩٣! بقصد تخطيط حدود الكميرون الألمانى والكونجو الفرنسى ، وتمت المفاوضات بنجاح فى عام ١٣١٢هـ الموافق ٤ فبراير ١٨٩٤م من وجهة النظر الفرنسية ، فقد استطاع المفاوضان الفرنسيان (مونتى Montei) و(هاوسمان Houssman) أن ينالا موافقة الحكومة الألمانية على أن تحصل فرنسا على طريق واسع للخروج إلى النيل والسودان المصرى ، وقد روى مونتى أن الإمبراطور وليم الثانى عرض أن يقوم تحالف دفاعى هجومى بين

ألمانيا وفرنسا ضد إنجلترا فى الحقل الاستعمارى ، مع أنه منذ ثلاثة شهور ، كانت الحكومة الألمانية قد وقعت مع إنجلترا إتفاقًا استعماريًا على جانب كبير من الأهمية ، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن العرض كان يمثل رغبة الإمبراطور شخصيًا أكثر منها رغبة الحكومة الألمانية ، تلك الرغبة فى الانغماس فى الصراع ضد إنجلترا التى انتهت بقيام الحرب العالمية الأولى .

وقد اقتصر الأمر – بناء على رغبة المفاوضين الفرنسيين – على ما جاء بالمادة الثانية من بروتوكول ٤ فبراير ١٨٩٤م ، وهى أن فرنسا وألمانيا تتعهدان على احترام قانون برلين . وبهذه الاتفاقية ، أمكن لفرنسا إزاحة العقبة التى وضعها الإنجليز فى طريقها وأن تجد أمامها من جديد الطريق حرًا نحو النيل(١٥) .

وردت إنجلترا على ذلك بتوقيع معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤م مع دولة الكونجو الحرة التى تخلت لها عن بحر الغزال مقابل شريط طويل عرضه ٢٥ كم يمتد من بحيرتى البرت ونتجانيقا ، وبذلك ضمنت تحقيق غرضين :

الأول : تحقيق مشروع القاهرة – الكاب .

الثانى : (وهو الأهم) منع أى تقدم فرنسى نحو السودان .

وقبل توقيع الاتفاق (الأنجلو – كونجلى) لم تشك الحكومة الفرنسية فى وجود أى تقارب أو تفاهم بين الطرفين ، بدليل أنه لم ترد عنها أى إشارة قبل توقيعه فى الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . حقيقة كانت فرنسا تدرك أن البريطانيين والبلجيكيين قد يحاولون سبق الفرنسيين نحو أعالى النيل إلا أن الفرنسيين كانوا على ثقة من أنهم سوف يحرزون قصب السبق . وبالفعل كان مرشان أول من وصل إلى فاشوده(١٦) ، لذلك كان يهم الفرنسيين أن يحتفظوا

بمسألة أعالى النيل فى الصعيد العملى بعيدًا عن ميدان الدبلوماسية . ولما كان الاتفاق (الأنجلو – كونجولى) يهدد هذه الخطة ، فقد سارع رئيس الوزراء الفرنسى (كازيمير Casimir) إلى الاحتجاج ضده فى بروكسل ولندن بعد نشره مباشرة ، ولكن خليفته فى وزارة الخارجية (هانوتو) رغم أنه كان أصلاً خبيرًا بالشؤون الافريقية فى وزارة الخارجية كان استعماريًا أقل حماسًا من زميله دبلكاسى ولو أن الاثنين كانا يودان الوصول إلى اتفاق مع إنجلترا بشروط استعمارية فى مصلحة فرنسا . وفى كل الأوقات كان وزير المستعمرات الفرنسى يفكر فى التفاصيل الاستعمارية فى حين أن زميله وزير الخارجية سواء كان هانوتو أو دبلكاسى كان أول ما يفكر فيه هو الوصول إلى اتفاق أو تفاهم ، وهذا لن يكون مقبولاً لدى الرأى العام الفرنسى إلا إذا كانت شروطه الاستعمارية محتملة .

أما فى إنجلترا فقد كان (كمبرلى) حديث العهد بوزارة الخارجية وكان دائمًا يبدى ميله للاتفاق مع الفرنسيين فى محادثاته معهم ، يبد أن (روزبرى) رئيس الوزراء كان يسيطر عليه ، هذا بالإضافة إلى أن (أندرسون) الخبير بالشئون الأفريقية بوزارته كان يعمل مباشرة مع (روزبرى) ولم يكن (كمبرلى) يعلم شيئًا إلا إذا تم الوصول إلى قرارهما ، وكان من رأى أندرسون أن صداقة الفرنسيين ليست بذات أهمية بالنسبة لأى جزء ولو بسيط من الأراضى الأفريقية ، لذلك فإنه عرقل جهود فيبس لمصادقة الفرنسيين(١٧) .

ولم يضيع هانوتو وقته بمقابلة دفرين فى عام ١٣١٣هـ الموافق أول يونيو ١٨٩٤م وحذره من أن الاتفاق (الأنجلو كونجولى) قد يدمر العلاقات مع فرنسا واقترح بسحبه أو تأجيله(١٨) . وفى الخامس من يونيو وافق كمبرلى على مناقشة اعتراضات فرنسا ، وعرض إعادة النظر فى جميع

المسائل الإفريقية المعلقة بين الحكومتين بقصد الوصول إلى تصحيح للأوضاع من شأنه أن يضع العلاقات بين البلدين فى تلك القارة على أساس مرضى، بشرط استبعاد المسألة المصرية من المناقشة لأنها قطعة كبيرة(١٩).

ومن المحتمل أن تكون المقابلة قد تمت بينى دفرين وهانوتو فى ١٣١٣هـ الموافق العاشر من يونيو ١٨٩٤م ، وقد حاول دفرين أن يشير أن الاتفاق الأنجلو – كونجولى قد وقع لمجرد تجنب الصراع مع البلجيكيين دون التفكير بالمساس بالفرنسيين ، وأضاف أنه ليس هناك أى احتمال لإلغاء الترتيبات التى ترتبت على توقيع الاتفاق الأنجلو – ألمانى أو تعديلها . وقد أجاب هانوتو أن هذه المعاهدة لا تعد قائمة فى نظرنا ، ولا يمكننا أن نوافق على هذه الطريقة الدبلوماسية الجديدة التى تقوم على أساس ادعاء للحقوق فى أراضى إما باتفاقيات بين الدول التى ليس لها اى حق فيها ، أو لمجرد تصريحات فى البرلمان ، لأن حقوقنا فى هذا الجزء من النيل تضارع فى جديتها حقوق إنجلترا .

وخرج دفرين من تلك المقابلة بأن الرغبة الحقيقية للفرنسيين هى أن يمنعونا من أن نؤسس لأنفسنا ... فى بحر الغزال وفى وادى النيل ، وربما ليحرزوا قصب السبق علينا فى احتلال هذه الجهات(٢٠) .

وكان البريطانيون يعتقدون أنهم وقعوا معاهدة مرضية مع دولة الكنجو الحرة ، فلم يكن فى نيتهم التخلى عنها ، لذلك لم يعكفوا على دراسة عرض هانوتو بمناقشة المسألة وديًا ، وانتظروا منه أن يتقدم ببعض الاعتراضات على التفاصيل فحسب ، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البريطانية كانت قد نالت ما يكفيها من الاعتراضات الألمانية على المادة الثالثة التى بمقتضاها أجر لوبولد للبريطانيين الأراضى الكونجولية المتاخمة لأراضى شرق أفريقيا الألمانية والتى عرف باسم حاجز (٢١) لادو (Lado Enchave) . على أن

ذلك لم يكن ليغير شيئًا من الأوضاع القائمة ، فإن الحركة الألمانية – فى رأى البعض – كانت تهدف إلى تهديد البريطانيين لكى يجددوا تأييدهم لإيطاليا والنمسا والمجر فى البحر المتوسط . وربما كان لها دافع ثانوى آخر ، وهو تحسين العلاقات مع فرنسا ، ولكنها لم تحقق أيًا من الهدفين ، إنما نجحت فى إساءة العلاقات بين روزبرى وألمانيا والتحالف الثلاثى بصفة عامة(٢٢) .

وعلى عكس ما تصور الألمان ، فإن الفرنسيين لم يستجيبوا لتلك الدعوة ، ولم يفكروا أبدًا فى فى الاعتماد على تأييد ألمانيا فى نزاعها مع إنجلترا ، إذ أنهم لما استفسروا من الألمان – أمام هذه الصداقة الجديدة المعروضة عليهم – عما إذا كان يمكنهم تأييد الفرنسيين فى المسألة المصرية ، لأن ذلك كان الثمن الوحيد لإمكان قيام وفاق فرنسى – ألمانى ، لم يستحب الألمان لهذا الاقتراح ، فسار الفرنسيون فى طريقهم وحدهم .

ومن ناحية أخرى يبدو أن دفرين أراد أن يحتفظ بهدوء هانوتو ، خاصة وأن النزاع مع ألمانيا حول المادة الثالثة لم يكن قد سوى بعد ، فلعب بالدبلوماسية على مسئوليته الخاصة ، فأصغى لاقتراح هانوتو بأن يتخلى ليوبولد أيضًا عن المادة الثانية من الاتفاق الأنجلو – كونجلى التى تنص على تأجير بعض الأراضى لدولة الكونجو ، كما سبق له التخلى عن المادة الثالثة تحت ضغط ألمانيا(٢٣) . وفى محادثات (هانوتو – دفرين) فى ٢٠ يونيو ١٨٩٤م هدد دفرين بدعوة الدول التى وافقت على إنشاء دولة الكونجو لعقد مؤتمر ، ورغم أن موقف فرنسا كان سليمًا من الناحية القانونية ، إلا أنه لم يكن من المنتظر أن تلقى تأييدًا من أية دولة عظمى بخصوص المسألة المصرية، وكان هذا واضحًا تمامًا فى موقف دول النمسا والمجر وإيطاليا ، لدرجة أن فرنسا لم تسألهما عن رأيهما ، أما ألمانيا فقد قنعت باسترضاء البريطانيين لها بالغاء المادة الثالثة ، لذلك فقد قام وزير الخارجية الألمانية مرشال Marchall بإجازة لتجنب أى شئ يذكره بمحاولات التقرب التى بذلها مع فرنسا(٢٤) .

ولم يكن موقف روسيا أفضل من موقف ألمانيا ، ففى آواخر يونيو حاول هانوتو استخدام التحالف الروسى - الفرنسى لصالح فرنسا ، وبعد مرور أسبوع من التهرب عن إجابة هذا الطلب ، أمكن انتزاع جملة واحدة من الوزير الروسى (جيرس Giers) بأن القيصر يوافق تمامًا على وجهة نظر حكومة الجمهورية ، ولم يزد الأمر على ذلك ، وهكذا استمرت مسألة أعالى النيل محصورة بين هانوتو ودفرين(٢٥) . وتقابل الاثنان فى ٢٩ يونيو ، وكان استسلام البريطانيين للضغط الألمانى منذ أسبوع ، قد زاد من تصميم الحكومة البريطانية على ألا تتهاون أكثر من ذلك بالتنازل أيضًا لفرنسا عن مطالبها . ولابد أن دفرين قد علم بغضب روزيرى المتزايد ، أما هانوتو فقد كان من ناحية يتعرض لإلحاح زميله وزير المستعمرات بالتخلى عن محاولات التفاهم مع البريطانيين ، وبأن يوقع بالضابط مونتى فى حلبة السباق نحو أعالى النيل ، فإن ليوبولد كان قد بدأ يلين للضغط الفرنسى ، وبدا أنه ليس هناك ما يدعو فرنسا من ناحيتها إلى أن تتساهل فى موقفها من إنجلترا . وفى وسط هذه الأحداث قررت الحكومة البريطانية الاستعداد لاحتمال قيام حرب ضد فرنسا حيث صدرت الأوامر للبحرية البريطانية بعمل الاستعدادات اللازمة وتحصين كافة الموانى والثغور البحرية (٢٦) .

أنقذ هانوتو الموقف بقوله : (إن فرنسا لا تطالب بأكثر من سحب المادة الثانية ، وهى لا تنافس فى الوقت الحاضر الاتفاق الأنجلو - ألمانى الموقع عام ١٣٠٨هـ - ١٨٩٠م الذى اعترف بأعالى النيل كمنطقة نفوذ بريطانية) . وهكذا وجد الرجلان مخرجًا ولو أن تردد اسم مونتى كان بمثابة تذكرة بأن طريق التفاهم لن يبقى مفتوحًا إلى أمر غير محدود (٢٧) . ومع ذلك فإن المخرج لم يكن من الإتساع بحيث يمكن منه بلوغ الاتفاق ، إذ اعتقد

دفرين أن الاتفاق مع ليوبولد غنمًا لا يجوز التفريط فيه . وفي اجتماع ٤ يوليو بين الوزير الفرنسى والسفير البريطانى أراد الإنجليز الوقوف على الثمن الذى يطالب به الفرنسيون مقابل اعترافهم بمجال النفوذ البريطانى ، فتساءل السفير : إذا كان هناك أى اعتراض من جانب فرنسا ، أليست هى المطالبة بأن تقترح طريقًا للخروج من هذا المأزق تمشيًا مع الروح الودية التى بدأت بها المناقشة ؟ فأجاب هانوتو بأنه ينبغى أولاً أن تقدم بريطانيا الدليل على رغبتها فى الوصول حقًا إلى تسوية، وهذا الدليل فى رأيه هو سحب المادة الثانية.

وفى ١١ يوليو ، دخل وزير الخارجية البريطانية (كمبرلى) فى مناقشات مع (ديكرية Decrias) السفير الفرنسى فى لندن ، وقد تعرضا فيها لجميع نقط الخلاف ما عدا المعاهدة الأنجلو - كونجولية . ويبدو أن كمبرلى أشار إلى أن بريطانيا يمكنها أن تتفاهم إلى درجة معقولة فى أى جزء آخر ، لو تخلت فرنسا عن اهتمامها بأعلى النيل ، فلم يتأثر هانوتو بذلك فقد أبلغ ديكرية بأنه لا يمكن مناقشة أية تسوية عامة ما لم يتم إزاحة معاهدة ١٢ مايو من الطريق وكشف هانوتو عن آرائه فى خطاب خاص بعث به إلى سفيره فى لندن ، فقال إن فرنسا يمكنها أن تتخلص من المعاهدة التى تعترض عليها بطريقة أخرى غير الاتفاق مع إنجلترا (وهذا ما تم فعلاً بعد ذلك بقليل) وان الميزة الوحيدة للاتفاق هو ما يتبعه من تحسين العلاقات بصفة عامة(٢٨) .

أى أن هانوتو كان يستهدف الوصول إلى الوفاق الودى فى حين كان البريطانيون يفكرون فى أعالى النيل فحسب ، واللفتة الوحيدة التى أبداها (هانوتو) دليلاً على ميله للتفاهم كانت فى ١٣ يوليو حينما تسلم مونتى وهو على وشك السفر إلى أفريقيا أوامر صارمة من ديلكاس وهانوتو بألا يرسل مطلقًا قوة أو حتى رجلاً واحدًا إلى حوض النيل(٢٩) .

وكان هذا هو المجهود الوحيد الذى بذله أى من الجانبين لتجنب الاصطدام . ولما يئس هانوتو من إقناع البريطانيين بالتخلى عن المادة الثانية، لم يكن هناك مناص من أن يلجأ إلى وسيلة أخرى ، وهو الضغط على ليوبولد الذى كان – بوسفه عاهلاً لدولة الكونجو الحرة – مستقلاً تمامًا ، إلا أنه كان يرضخ دائمًا لغضب وزرائه البلجيكيين ، الذين كانوا يرون فى الدولة الحرة مصدر حرج لهم ، ولم يكونوا يميلون إلى إضافة أية أراضى إليها ، فما بالك بالنزاع مع فرنسا .

ولما كان ليوبولد لا يزال يأمل فى أن ينال تأييد البريطانيين ، فقد عمد الإنجليز إلى استدعاء دفرين إلى لندن بحجة مشاورته حول المناقشات المعلقة بين إنجلترا وفرنسا ، وكان المقصود هو إبعاد دفرين عن باريس كى لا يتصل مندوبو دولة الكونجو الحرة به .

واضطر ليوبولد فى عام ١٣١٣هـ الموافق ٨ أغسطس ١٨٩٤م أن يطالب البريطانيين صراحة بتأييده ، فأراد روزيرى أن يستعرض عضلاته ، أو لعله أراد لليوبولد أن يستعرض هذه العضلات أمام الفرنسيين فأوصاه بالتمسك بموقفه بأنه لا يمكن إجراء أى تعبير فى مواد الاتفاق الأنجلو – كونجولى دون موافقة بريطانيا العظمى .

ولكن بدا بعد ذلك أن الوزارة البريطانية وبخاصة فريق Little Englonders غير راضى عن مسلك روزيرى للوقوف فى وجه فرنسا(٣٠) ، وفعلاً أبرق وزير الخارجية البريطانية إلى سفيره فى بروكسل ، بأن حكومة صاحبة الجلالة لا يمكنها أن تصر على احتلال حكومة الكونجو للأراضى التى تم تأجيرها لها بمقتضى اتفاقية الثانى عشر من مايو (٣١) .

وتاريخ هذه البرقية التى بدلت موقف بريطانيا المتشدد هو١٣ أغسطس، وفى اليوم التالى وقع مندوب دولة الكونجو مع هانوتو فى باريس الاتفاق الفرنسى الكونجولى بتاريخ ١٤ أغسطس ١٨٩٤م .

وقد تلقت الدولة الحرة تسوية معتدلة على حدود الأوبانجى فى مقابل أن تتخلى عن كل احتلال ، وألا تمارس مستقبلاً أى عمل من أى نوع غربى خط طول ٣٠° شرقًا أو شمالاً خط عرض ٥° ، وقد سمح الفرنسيون للدولة الحرة بإستئجار الضفة اليسرى للنيل شمالاً لأنها لا تعترض الخطط الفرنسية ، وبذلك يكون الفرنسيون قد تخلوا عن اعتراضاتهم السابقة القائمة على مبدأ أنه طالما لا تزال حقوق مصر قائمة ، فإنه ليس للبريطانيين أى حق فى تأجيرها وبذلك النجاح يكون الفرنسيون قد قضوا على الهدف الرئيسى من وراء توقيع المعاهدة الأنجلو - كونجولية(٣٢) .

قبل المناقشات التى دارت فى يونيو ١٨٩٤م بين هانوتو ودفرين من ناحية وكمبرلى وديكرية من ناحية أخرى كان فى وسع البريطانيين التظاهر بجهلهم اعتراضات الفرنسيين ، وكان فى وسعهم أيضًا الإدعاء بأن مجال النفوذ البريطانى قد تلقى اعترافًا دوليًا ، ولكن فى خلال المناقشات بدى من الواضح أنه لابد من إجراء مفاوضات مع فرنسا لتجنب وقوع اصطدام بين الطرفين إن آجلاً أو عاجلاً ، ولم تكن وزارة الأحرار المنقسمة على نفسها فى موقف يسمح لها بأن تقدم على هذا الصراع ، ولكنها فى نفس الوقت لم تكن فى حاجة ماسة لصداقة الفرنسيين(٣٣) .

وفى ٨ أغسطس أقدم هانوتو على خطوة للتفاهم مع المستر (قسطنطين واريك فيبس) Constantine Eric Phipps الوزير المفوض بالسفارة البريطانية فى باريس ، فقال أنه ليست هناك أية مسألة عن التقدم الفرنسى نحو بحر الغزال ، واضاف هل يمكن تصور أن دولتين مثل إنجلترا

وفرنسا تفكران لحظة واحدة في الدخول في حرب بسبب سيراليون أو أى جزء آخر من أفريقيا ؟

وكرر هانوتو العرض الذى سبق أن قدمه وهو الإعتراف بمجال النفوذ كجزء من تسوية معقولة . وبعد توقيع الاتفاق الكونجولى ١٤ أغسطس عاد دفرين إلى باريس يحمل شروط البريطانيين فقدمها إلى هانوتو في ١٦ أغسطس ، وهى تطالب بالإعتراف بمجال النفوذ البريطانى في مقابل الوعد بأن تظل حقوق مصر معلقة حتى تصبح الحكومة المصرية فى موقف يسمح لها بإعادة احتلال الأراضى موضوع المسألة ، وبعد ذلك يمكن للحكومة البريطانية أن تسوى كل المسائل الأفريقية الأخرى بروح التفاهم .

ومهما يكن من أمر فإن هانوتو عرض المقترحات البريطانية على مجلس الوزراء الذى صرح له بمتابعة المحادثات ، وفى تلك الأثناء قام دفرين بإجازة ، وحل محله (فيبس) الذى كان أكثر دراية بالتفاصيل الأفريقية ، فضلاً عن أنه يتيح للحكومة البريطانية في المستقبل التنصل من أى اتفاق قد يصل إليه .

وقد تفاوض هانوتو وفيبس شهر سبتمبر ، وقد أمكن الوصول إلى اتفاق - دون أية صعوبة حول مختلف النقاط عن غربى أفريقيا ، وصرح هانوتو بأن فى وسعه الإعتراف بالاتفاق الأنجلو - ألمانى الموقع عام ١٣٠٨هـ - ١٨٩٠م (الذى يحدد مجال النفوذ البريطانى) فى مقابل عرض مماثل على مستوى عال . وقد أثير هنا اعتراض جد خطير ، فقد وفق منذ بداية المحادثات على عدم إثارة المسألة المصرية والاتفاق الأنجلو - ألمانى نص على أن المجال البريطانى يمتد إلى حدود مصر ، وأبدى هانوتو استعداده للإعتراف بهذا المجال طالما أن ذلك لا يتضمن أى إعتراف بسلطة البريطانيين فوق الأراضى المصرية ، وقال أن بريطانيا تخلط بين مجال نفوذها ومجال النفوذ المصرى ، فأين يقف أحدهما وأين يبدأ الآخر(٣٤) .

ولم يكن لدى فيبس أى علم بالمجـال البريطـانى ، فأجـاب دون أن تصلـه اية تعليمات ، بأن المجال البريطانى تحدد وفقـاً للاتفـاق الأنجلـو - كونجولـى ، أىانه يمتد شمالاً حتـى خـط عـرض ١٠° شـمالاً أى حتـى فاشـودة ، وقـد كـان الإعتقاد السائد فى لندن أن امتداد المجال البريطـانى شـمالاً حتـى فاشـودة ، لـن يقف حائلاً دون وصول الفرنسين إلى النيل ، إلى الشمال من هذة النقطة(٣٥) .

وقد أثار هـذا الجـواب هـانوتو وطـالب بإبلاغـه الحـد الجنوبـى لمصـر ، لاالحد الشمالى للمجال البريطانى فلم يتلق اى جـواب علـى ذلـك ، وحـاول هـو نفسه فى ٣٠سبتمبر إيجاد حل عملى لتحديد المجالات فقال أن الإتفاق الفرنسـى - الكونجولى الموقع فى ١٤ أغسـطس قـد سـمح للبلجكيـن بـالتقدم شـمالاً حتـى لادو ، فهو بذلك قد إعترف بأن حقوق مصر على الضفة الغربيـة للنيـل تنتهـى عند خط عرض ٣٠° . وهنا عرض كنشنر إلى القائد الفرنسى مـا رشـان يبلغـه يجب أن تعترف فرنسا بمجال النفوذ البريطانى على الضفة الشرقية للنيل شمالاً حتى هذا الحد(٣٦) ، وقال أنه يمكن تجنب اى صراع فى المستقبل بين إنجلـترا وفرنسا ، بأن يمتنع الطرفان عن العمل ، فتعد فرنسا فـى الوقـت الحـاضر بـألا تتخطى خط تقسيم المياة بين النيل والكونجو ، ولا تتقدم إنجلـترا فـى نفس الوقـت ، إلى أبعد من مراكزها الحالية فى أوغندا ، حتى إذا ما بات فـى وسـع مصـر أن تقدم على العمل ، يكون هناك مجال لعقد إتفاقية جديدة بين الحكومتين(٣٧) .

وقـد سـر (فيبـس) كثـيراً لهـذا الإقـتراح فبادربوضعـه فـى الصيغـة الدبلوماسية وحصل على موافقة هانوتو علية فى ٥ أكتوبـر ، وفـى التاسـع مـن نفس الشهر ، نقل مسـودة الإتفـاق إلـى لنـدن للموافقـة عليـة معتقـداً أنـه أصـاب نجاحاً كبيراً(٣٨) .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تتأثر كثيراً بما أحرزه (فيبس) ، وكتب روزبرى برقية إلى فيبس فى ١٠ اكتوبر جاء فيها ...والظاهر أنها - اى إتفاقية فسيبس - هانوتو محاولة لمنعنا من الدخمل فى مجالنا مقابل الإ تدخل فرنسا ، فتبدوكأنها إجراء من جانب واحد إذا أخذنا فى الإعتبار أن مجالنا قد إعترفت به ثلاث من أربع دول أفريقية عظمى(٣٩) .

وكان من رأى اندرسون خبير الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية البريطانية أن تضع يدها على أعالى النيل خلف ستار من السيادة المصرية بأن تعترف فرنسا بأن مجالها بحدة خط مستقيم المياة بين النيل والكونجو ، وتصدر بريطانية فى نفس الوقت تأكيدات بأنها لاتنوى أن تحكم أو تدير بصفة مباشرة هذا الجزء من النيل الوارد ذكره فى المعاهدة الأنجلو - كونجولية الواقع إلى الشمال مكن خط عرض ٥/٣٠° وقال أن ذلك يمنحنا حرية العمل إلى الشرق من النيل ويتضمن فى الوقت ذاته إعترافاً غير مباشر بمجالنا عن طريق الإشارة إلى الإتفاق مع الملك ليوبولد .

وأعتقد أندرسون أنه يمكن فرض هذا الاقتراح على هانوتو بشيء من الضغط واللهجة الخشنه، ولهذا السبب رؤى أن يتنحى فيبس لأن لهجتة لينة وأن يتولى الأمر دفرين بنفسة . ومن ناحيهة أخرى كان هانوتو يتعرض لضغط شديد من جانب وزارة المستعمرات الفرنسية التى أبلغته فى ١٥ أكتوبر عدم موافقتها على اتفاقه مع فيبس فى ٥ أكتوبر الذى ينص على تبادل الإمتناع عن العمل وأبلغة ديلكاسى أن الحملات الفرنسية فى الأوبانجى يمكنها أن تحرز قصب السبق على البريطانين(٤٠) .

ولجأ هانوتو إلى فيبس اكثرمن مرة للوقوف على رأى البريطانين ، ولكن الوزير البريطانى المفوض كانت قد وصلته تعليمات بأن يتحاشى مقابلة هانوتو.

وعاد دفرين إلى باريس فى نهاية أكتوبر وفى مقابلة مع هانوتو فى ٣١ أكتوبر ، لجأ إلى سلاح التهديد الذى أوصى به أندرسون ، فقال أن الحكومة لا توافق على تسوية ما تلزم فرنسا بنصوص الإتفاق الأنجلو -ألمانى المعقود فى ١٨٩٠م ، فرد هانوتو بأن فرنسا لا تمانع إذا ما حدد البريطانيون حدود مصر وبذلك عادت المناقشة إلى نقطة البداية .

واهتم أندرسون فى نوفمبر بتحديد حدود مصر فقال إنها وردت فى عام ١٨٤١م على أساس أن أقصى حد فى الجنوب هو خط عرض ١٠° شمالاً ، وبتعديل بسيط تصبح فاشودة داخل نطاق من المجال البريطانى ، لذلك أرسل اللورد سولسبرى تعليمات للسير اودموند مونسن Admond Monsen سفير إنجلترا فى فرنسا ليبلغ وزارة الخارجية الفرنسية بأن كل المناطق تابعة لهم(٤١) .

وصدرت التعليمات إلى دفرين فى ٣ نوفمبر ، بأن يصر على أن أى إتفاق على المسائل الإفريقية الآخرى رهن الاعتراف بالمجال البريطانى ، وجاء الإجتماع الحاسم فى ٧ نوفمبر ، فمطالب دفرين بالإعتراف بالمعاهدة الأنجلو- كونجولية المعقودة فى ١٢مايو ، وأشار هانوتو إلى الإتفاق الفرنسى الكونجولى الموقع فى ١٤ أغسطس ، ولفت النظر إلى أن دولة الكونجو قدايستشارت إنجلترا قبل التوقيع علية ، فإضطر دفرين أن يسأل الوزير الفرنسى ما إذا كان فى وسعة أن يرى حلاً للنزاع حول السودان(٤٢) . فرد هانوتو أن فى ذهنة إقتراح (تبادل وقف العمل او عدم الإهتمام به مؤقتاً) ورفض دفرين لأن فيبس فى رأيه - قد سار شوطاً بعيداً فى هذا الإتجاه ، والآراء التى عبر عنها لم تكن كلها تمثل راى الوزارة البرياطانية ، وطالب دفرين الوزير الفرنسى بأن يتعهد باسم فرنسا بالا يمد مجال نفوذ بلاده إلى حوض الكونجو ، فرفض هانوتو ذلك(٤٣) .

وقد تحدث بعض المصـادر عن أنـه أمكن الوصـول إلـى إتفـاق بعد أن تنازل كل جانب عن بعض مطالبـه(٤٤) ، وقيـل أنـه وضعـت مسـودة لمشـروع الإتفـاق فـى الأيـام الأخيرة لعـام ١٨٩٤م وقبلـت إنجلـترا بمقتضـاه أن ينتهـى الإمتداد الطبيعى لمصر عنـد الخرطـوم(٤٥) ، وقـد توصلـت أيضـاً إلـى وصـل أملاكها فى افريقيا الشرقية بكـل الأراضـى الواقعـة شـمالى أوغنـده علـى طـول النيل (خط عرض ١٠° شمالاً) على أن تترك منطقـة النيـل الأبيـض فيمـا بيـن الخرطوم وفاشودة مفتوحة للتنافس عليها أمام الجميع(٤٦)، حيث ساهمت السكك الحديدية فى التطور فى جميع المجالات(٤٧) .

وقد علق البعض علـى هـذا الإتفـاق - الـذى لـم تنشـر نصوصـه - بأنـه صعب التصديق ، لأن فية ما بعث علـى الاعتقـاد بـأن انجلـترا رضيتبـأن تنـال ماهو أقل من السودان كله لها أو لمصر (٤٨).

وقال أن كتابات المعاصرين من الأنجليز لاتـدع مجـالاً للشـك فـى هـذا ، واستدل على ذلك الإتفاقية الشهيرة التـى أبرمـت عـام ١٣٠٧هـ -١٨٨٩م بيـن مصر وانجلترا لجعل السودان شركة بينهما (٤٩) . لأنـه كـان يشـك فـى حكمـة إقدام مصر على إسترداد كردفان ، وقال أيضاً أن سبب نكبة مصر فى السـودان يرجع إلى التوسع فى الفتوحات أيـام الخديـوى إسـماعيل(٥٠) ، وأنـه لـو اكتفـت مصر بما كان لها أيام محمد على ، لكـان فـى وسـعها الأحتفـاظ بـه ، وقـال أن السودان كان عبئاً ثقيلاً فى تمويل المشـروعات الخاصـة بالتنميـة وقـد سـاهمت إنجلـترا بنصيـب فـى تنميتـه الاقتصاديـة(٥١) ، وذلـك لتـأمين طريـق التجـارة الخاصة بها عبر أفريقيا لبلاد الهند(٥٢) .

ويعترض على هذا الرأى بعض المؤرخين الإنجليز ، إذ قيل إن البريطانين لم يفرقوا أبداً بوضوح بين مجالهم وحقوق مصر ، لأن فاشودة حين تحددت كأقصى حد شمالى للمجال البريطانى كان السبب فى ذلك بكل بساطة أنه كان من المعتقد أنه فى ليس وسع الفرنسيين الوصول إلى النيل إلى الشمال من تلك النقطة إذا ما أعترفوا بمجال النفوذ البريطانى . وقيل ايضاً أنه لم تكن هناك أية نية فى الاعتراف بوجود أرض بلا مالك فيما بين حدود مصر والمجال البريطانى لأن وادى النيل كله كان فى نظر البريطانيين، يدخل فى أحدهما أو فى الآخر(٥٣) ، فلم يعترفوا أبداً بأن حقوق مصر تنتهى عند الخرطوم، وبذلك فإن رأى المؤرخ لانجر أو تخمينه لا يقومان على أساس(٥٤) .

ومهما يكن من أمر ، فإن الذى لا شك فيه هو أن البريطانيين كانوا يعتبرون إن دائرة نفوذهم فى شرقى افريقيا تمتد من المحيط الهندى إلى بحيرة فيكتوريا ثم تضم أوغنده وتهبط مع النيل حتى تصل إلى فاشودة ، وسميت هذه الجهات بمديرية خط الإستواء وكان غوردون باشا مديراً المديرية(٥٥) . ولم يبق لإقرار الإتفاق الفرنسى - الإنجليزى سوى موافقة الحكومتين ، ولكن حدث أن إستقالت وزارة (ديبوى Dupuy) الفرنسية وتشكلت وزارة جديدة برئاسة كازيمير Casimir، رفضت الإتفاق الذى سبق أن وافق عليه هانوتو وزير الخارجية فى حكومة ديبوى ، وقد إختلفت الآراء حول رفض وزارة كازيمير للإتفاق الذى قيل إنه إصطدام بمعارضة شديدة من جانب وزارة المستعمرات التى أشارت إلى رواج الشائعات عن قيام بعثة بريطانية من أوغندهبقيادة الكولونيل كولفيل Colville للوصول إلى النيل الأوسط(٥٦) .

وقيل أيضًا أن الرفض يرجع من جانب فرنسا إلى أن الإتفاق لم يمس مسألة الجلاء عن مصر ، هذا فضلًا عن أن الوزارة الجديدة لم تكن مهمتة وقتئذ بمسألة النيل . أما عن الجانب البريطانى ، فربما جاء الرفض لأن روزبرى لم يكن يود أن يواجه مسألة الجلاء عن مصر ، وهو فى واقع الأمر لم يفاوض الفرنسيين إلا تحت ضغط الوزير هاركورت HAR COURT ، بسبب شعور عدم الإرتياح الذى ساد لندن بسبب التعاون الفرنسى الألمانى ، ولكن هذا الخطر زال فى الشهور الأولى لعام ١٣١٤ هـ - ١٨٩٥ م ، فإن الألمان سرعان ما عادوا إلى سياستهم التقليدية التى تقوم على تأييد سياسة بريطانية فى مصر(٥٧) .

وكل ما يهمنا من المفاوضات التى دارت بين هانوتووفيبس أنها ترجع فى أهمياتها إلى محاولة الفرنسيين إيجاد حل دبلوماسي للمسائل الأفريقية رغم أنه فى سبتمبر ١٨٩٤ م كانت قد صدرت التعليمات إلى ليوتارد قومسيير أعالى الأوبانجى بمد سلطانة إلى بحر الغزال والنيل بناء على تعليمات من ديلكاس وزير المستعمرات (٥٨) ، وقد ضم إليه مرسوم تعينه الأراضى التى تحد غرباً بخط يمتد من بانجى BANGHI ألى الفاشر ، أى أن فرنسا - بجرة قلم - قد ضمت إلى ممتلكاتها مديرية دارفور(٥٩) .

وفى ١٢ فبراير ١٨٩٥ م قال حاكم الكونجو الفرنسى دى برازا DEBRAZZA إن الإتفاق الفرنسى - الكونجولى فى أغسطس ١٨٩٤ م قد أتاح لفرنسا مخرجاً إلى وادى النيل ، وأن هذه هى الوسيلة الوحيدة لتسوية المسألة المصرية بما يتفق ومصالحنا(٦٠) .

وبعد أسبوعين أى فى ٢٨ فبراير وقف دى لونكل Deloncle وهو من كبار رجال الاستعمار فى البرلمان يقول إن تقدم فرنسا نحو بحيرة تشاد وأعلى الأوبانجى وأعلى النيل لا يقوم على أساس الإقامة فى هذه المناطق

الغير صحية ، لأن هدف السياسة هو الضغط على البريطانيين فى أيه مفاوضات مقبلة لإكراهم على إحترام وعودهم بالجلاء عن مصر(٦١) . وحيث أنه قد أتيح لفرنسا مخرجاً إلى النيل ، فإنه من واجب فرنسا أن تأخذ بتلابيب إنجلترا من المؤخرة ، وكان لهذه التصريحات أثرها الكبير فى لندن وخاصة بعد تعيين ليوتارد وصدور الأمر إليه بمد النفوذ الفرنسى إلى النيل (٦٢) .

وبات من الواضح تماماً أن فرنسا سوف تلجأ إلى هذه الخطة للضغط على بريطانيا للجلاء عن مصر(٦٣) .

ولم يضيع ليوتارد دقيقة فى تنفيذ تعليمات حكومته ، فقام رغم قلة الموارد وضعف الأمكانيات لديه ، بوضع يده بمهارة على المراكز التى تخلى عنها البلجيكيون بموجب إتفاقية ١٤ أغسطس ١٨٩٤ م فى إتجاه خط المستقيم للمياة بين النيل والكونجو . وقد أحتل زميو zemio وبنجاسو bangasso وتامورة amoura ودهشت إنجلترا فى مبدأ الأمر من النشاط الفرنسى المفاجئ، وأدركت أن ذلك بمثابة دق لناقوس الخطر ، فكتبت جريدة (التايمز) فى ٥ مارس ١٨٩٥ م تقول إن الجماعة الإستعمارية الفرنسية لن تهدأ إلا إذا رفرف العلم المثلث الألوان فوق أعلى النيل ، ولاشك أن فرنسا وليوبولد الآن على إتفاق تام ، ومن ناحية أخرى إزداد نشاط الفرنسيين والروس فى الحبشة ، وبذلك بات مركزبريطانيا مهدداً من كل النواحى(٦٤) .

وفى اليوم التالى كتب القائد العام walsili إلى وزير الحرية lansdowne يدعو فيه الحكومة ألا تقف مكتوفة الأيدى أمام خطر إحتلال مناطق أعالى النيل على يد فرنسا (٦٥) التى تهدف إلى أن تمتد أملاكها إلى البحر الأحمر فى سلسلة متصلة غير متقطعة(٦٦) .

وفى نفس اليوم ، تقدمت إدارة المخابرات بوزارة الحربية البريطانية بتقرير هام ، إذ وقع فى يدها خريطة المانية للسودان توضح الآثار التى سوف تترتب على الإتفاق الفرنسى الكونجولى الموقع فى ١٤ أغسطس ١٨٩٤ م ، وقد إستخلص منها أذهانهم العسكرية أن طريق الفرنسيين إلى النيل لا يزال مفتوحاً(٦٧) .

وفى ٢٨ مارس ، عقدت جلسة تاريخية فى مجلس العموم البريطانى ، إذا وقف أحد أعضائة وهو (سيراليس أشميد – برتليت) sir elllis ashmead - barrylett فقدم بياناً مفصلاً عن الحالة ، وأشار إلى أن تأمين أعالى النيل يعد من المسائل الرئيسية الهامة فى السياسة الخارجية وأكد التهديد الذى ينطوى عليه طموح الفرنسيين من وراء مد نفوزهم من غرب أفرقيا عند أعالى النيجر(٦٨) ، وهو إذا تحقق فلابد أنه سوف يجعل من شمال أفرقيا بما فيها مصر من املاك فرنسا ، ويصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية . فهذا سير صمويل بيكر يقول إن أيه دولة أوربية تححتل أعالى النيل ، تضع مصر تحت رحمتها " وصرح أحد العسكريين أنه لو كان فى وضع المهدى لأكره مصر على أن تدفع ثمن كل قدح من الماء يجرى فى النيل . وهذا أيضاً أعظم خبراء مشكلات مياه النيل (سير كولن سكوت موتكريف) - colin scott -moncraeff يقول أن أيه دولة متمدنية تحتل وادى النيل الأعلى سوف تضع مصر فى قضبتها ، إذ تسيطر على مياة النهر ، وتفرض ما تشاء من الاتفاقيات على الشعب المصرى أو الحكومة البرطانية التى تهيمن على شئون مصر ، والمسئولة عن سياسة هذه البلاد ، وأن الخطر الأكبر هو أن نجد أنفسنا يوماً أمام الأمر الواقع Fait Accompli ، فنضطر إلى التخلى عن كل ما عملناه فى مصر ، ونقبل أن تجاورنا فى حوض النيل دولة أوربية كبرى ،

لذلك ينبغى على الحكومة البريطانية أن تقدم على عمل سريع لإحتلال مجرى النيل الذى يجرى فى الأراضى المصرية ،وإلا وجدنا الفرنسيين وقد سبقونا إلى هناك خاصة وأنهم قد وطدوا أقدامهم فى أعلى الكونجر ، فضلاً عن أنهم قد قلبوا معاهدتنا مع البلجيك رأساً على عقب وحلت محلها معاهدة أخرى بين فرنسا ودولة الكونجو طالبوا فيها هذه الدولة بالتخلى عن الأراضى التى سبق أن تركزت بها ، وبذلك سمحت للفرنسيين بالنفوذ إلى النيل فتتاح لهم الفرصة يوماً لإعادة فتح باب السألة المصرية بطريق تتفق ومصالحهم(٦٩) .

وتحدث أيضاً نائب محافظ عمل فيما مضى وكيلاً لوزارة الخارجية وهو المستمر (لوذر) Lowther فقال : أن اتفاقيتنا مع المانيا وإيطاليا ودولة الكونجو قد اعترفت لإنجلترا بملكيتها لحوض النيل أمام العالم أجمع . فلو أعترضت فرنسا على أساس أننا لم نشاورها فى الأمر ، فالجواب أنها لاتملك أيه أراضى فى تلك المنطقة ، وإنها إذا أرسلت حملة إلى هذه المناطق فسوف يكون هذا العمل من جانبها ذا صبغة عدائية .

وأخيراً وقف (سيرادوارد جراى) Grey وكيل الخارجية ليلقى بالتصريح الهام الذى نقلت منه فيما يلى الفقرات التى تهمنى :

" إن الترتيبات التى قمنا بإجرائها مع ألمانيا فى ١٣٠٨ هـ -١٨٩٠ م وإيطاليا فى ١٣٠٩ هـ-١٨٩١ م لكى ننال من هاتين العظيمتيين اعتراف بمجال النفوذ البريطانى ، لم يتجاهلها أحد منذ خمس سنوات ، ورغم أنه لم يعترف سوى هاتين الدولتين المتعاقدتين ، فإن لدى الدول الأخرى علماً بها ... وأنى أصل هنا إلى مسألة حقوقنا فيما يختص بمصر ، إذ أن إنجلترا تشغل مركزاً خاصاً بها ، مركز الوصى لحماية مصالح مصر ، وقد سئلت ما إذا كانت هناك حملة فرنسية تتجة من غرب أفريقيا بقصد الوصول

إلى الضفة اليسرى للنيل أم لا وأننا فى وزارة الخارجية ليس لدينا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن حملة فرنسية قد وصلتها أوامر بالوصول إلى وادى النيل ، بل إننى لا ذهب إلى أبعد من ذلك فاقول أنه بالنسبة إلى حقوقنا التى تستند إلى الإتفاقيات التى عقدناها ، وبالنسبة إلى حقوق مصر فى وادى النيل ، وبالنسبة إلى حقوق مصر فى وادى النيل ، وبالنسبة إلى الحكومة الفرنسية تدرك تماماً وبكل وضوح هذه الحقوق ، وتدرك أيضاً آراء الحكومة بهذا الشأن فإننى لا أعتقد أن هناك ما يدعوا إلى تصديق الشائعات ، إذ أن تقدم أيه حملة فرنسية مزودة بتعليمات سرية من الجانب الآخر من أفريقية إلى الأراضى التى عرفت حقوقنا منذ زمن طويل ، لن يكون عملاً غير متوقع أو غير منتظم Inconsistent فحسب ، بل ينبغى على الحكومة الفرنسية أن تدرك بوضوح وجلاء أنه سوف يكون عملاً غير ودى Unfriendly وإن إنجلترا سوف تنظر إليه على هذا الأساس(٧٠) .

وقد آثار هذا البيان الخواطر ، وبصفة خاصة الفقرة التى تشير إلى " العمل غير الودى " حتى أن البعض وصفه بإنه (شبيه بإعلان الحرب ضد فرنسا) ، ووجد المؤرخون صعوبة فى تفسير السبب فى إستخدام مثل هذا اللفظ الشديد فى حين أنه لم تكن حاجة إلى ذلك . وقد قال (روزبرى) فى خطاب القاه فى (ابسوم) EPSOM فى ١٢ أكتوبر ١٨٩٨ م أن لفظ Unfriendly قد لا يكون له معنى كبير فى المحادثات ، ولكن فى اللغة الدبلوماسية له معنى استثائى خطير ، فلو أن دولة استخدمت هذا اللفظ لتصف به عمل دولة أخرى فإن الموقف حينئذيكون قد بلغ منتهى الخطورة(٧١) .

وقال صاحب التصريح نفسه سير (فيكونت فيما بعد) ادوارد جراى . أنه كان قد أعد بيانا حازماً لالقائه فى مجلس العموم عن نشاط الفرنسيين فى

غربى أفرقيا بناء على توجيهات لورد كمبرلى وزير الخارجية ، ولكن حدث أن المجلس لم يتعرض لمسألة غربى أفريقيا ، إنما أثيرت مسألة النيل ، وقد كنا متأكدين أنه ليست هناك أيه حملة فرنسية فى طريقها إلى النيل ، وهو ما أيدته الحوادث فيما بعد لأن حملة مرشان لم تكن قد قامت بعد ونحن فى الوزارة(٧٢) .

أى أن جراى يعتذر بأنه كان ينوى استخدام لغة القوة فى مسألة نهر النيجر ولكنه أخطأ وتحدث عن النيل وقد علق على ذلك أحد المؤرخين فقال :

"يصعب على المؤرخ قبول هذه القصة بلا تحفظ ، فإن مسودة البيان الخاص بنهر (النيجر) قد أطلع عليها (هاركورت) الوزير البريطانى فحذف منها كل ما من شأنه أن يسئ إلى فرنسا فضلاً عن أن (سيربرتبيت) Bertett قد أثار مسألة النيجر قبل مناقشة مسألة النيل ، فلم يكن هناك مانع من أن يلقى (جراى) بيانه الذى عدله (هاركورت) ، أما عن جهل وزارة الخارجية بأمر الحملة الفرنسية ، فهذا يمكن أن يؤخذ كدليل إهمال من جانبها، لأن الصحافة الفرنسية لم تخف سر الحملة . وأما ما أشار إليه (جراى) من أن الحوادث فيما بعد قد أيدت رأيه بأن حملة مرشان لم تخرج إلا بعد ذلك ، فهذا كله تضليل ، حقيقة لم يكن هناك حديث عن نشاط مرشان ولكن هناك الكثير يقال عن نشاط (ليوتار) خليفة (مونتى) ... وفى الواقع لا يمكن أن نجد أى مبرر لتصريح جراى(٧٣) .

ولم يكن الؤرخ الأمريكى (لانجر) هو وحده الذى رفض تحليل جراى، لأن بعض المؤخين الإنجليز لم يتقبلوه أيضاً(٧٤) .

وشرح مؤرخ فرنسى وجهة النظر البريطانية التى تتضمن تصريح (جراى) فقال :

" إن أهمية تصريح (جراى) من وجهة النظر السياسية لا تحتمل سوى معنى واحد ، وهو أن إنجلترا تحذر فرنسا من أنها لو تقدمت شرقاً فى منطقة أعالى النيل فإنها بذلك ترتكب عملاً غير ودى ، وعليها أن تتحمل النتائج التى تنجم عن ذلك ، أما فرنسا فينبغى عليها أن تختار بين أحد أمرين : إما أن تحنى رأسها أمام (الفيتو) البريطانى وتتخلى عن فكرة الاتجاه نحو النيل ، أو تحقيق مشروعها وتستعد للحرب .

" ومن الناحية القانونية ، فإن حقوق بريطانيا تستند إلى اتفاقيات ٩٠، ٩١، ١٨٩٤ وهذه كلها لم تكن فرنسا طرفا فيها ، فلا يمكن مطالبتها تنفيذ عهد لم تقطعه على نفسها ، ولم تتعهد ، أو تتعاقد عليه ، فإن معاهدة ١٣٠٨ هـ الموافق أول يوليو ١٨٩٠ م مثلاً جاءت صريحة فى المادة الثانية التى أوضحت تخلى ألمانيا لإنجلترا من حقوقها التى نالتها فى ويتو وقسمايو ... أما فيما يختص بأعالى النيل ، فلم تتحدث عن تخليها عن حقوق سيادة أو حماية ولكن تحدثت ببساطة عن مناطق نفوذ ، إذا أن المانيا تعهدت بألا تمارس أى نشاط فى منطقة النفوذ البريطانى ، فهى ، وهى وحدها التى تلتزم بذلك ، فإذا جاءت دولة ثالثة داخل مجال النفوذ البريطانى ، فإن حق البريطانيين فى إخراج هذه الدولة لا يستمد أية قوة من الاتفاق المعقود بين بريطانيا وألمانيا ، بل ينبغى أن يستند على مبادئ القانون الدولى ،وكيف يتسنى لبريطانيا إبراز حقها فى السيادة أو الحماية على هذه المناطق التى لم تراها أبداً(٧٥) .

وفى رأى البعض أن تصريح (جراى) لم يكن سوى تكراراً لما قيل للفرنسين مرارا فى المحادثات الخاصة وأقربها تحذيركمبرلى للبارون دى كورسيل سفير فرنسا فى لندن فى ١٣١٣ هـ الموافق ١٨ ديسمبر ١٨٩٤م، ومثل هذه التحذيرات كان من الممكن أن ترد فى الكتاب الأزرق الذى كان منتظراً صدوره عقب الإتفاق الأنجلو -كونجولى - وهذه هى الحالة الوحيدة التى لم يصدر فيها كتاب أزرق - وفى هذه الحالة ، كان لابد أن يتضمن الكتاب الأزرق التحذيرات مصحوبة بالردود الفرنسية عليها . ومع ذلك ففى رأى هذا البعض أيضاً ، أن تصريح (جراى) لم يكن له مايبرره ، فليس هناك أى عمل معين أقدم عليه الفرنسيون ، وهو أى التصريح كان بكل تأكيد وسيلة لمحاولة الحصول عن طريق البيانات العامة على ما فشلت الحكومة البريطانى فى الحصول عليه عن طريق الدبلوماسية ، وهو بمثابة تراث خلفته للحكومة المقبلة التى كان من الواضح أنها فى الطريق إلى الحكم .

وبعد تصريح (جراى) ، بادر وزير الخارجية الفرنسية بأن طلب من سفيره فى لندن (البارون دى كورسل) مقابلة لورد كمبرلى للتفاهم معه حول المعنى الذى قصده (سيرادوارد جراى) فقدم فى ٢٩ مارس أحتجاجاً كتابياً.

ومما لا شك فيه أن تصريح جراى قد أخذ كمبولى على غرة لأنه لم يكن مستعداً له ، لذلك عاد إلى طبيعته فاختلق المعاذير بأن قال جراى ما هو إلا مجرد (وكيل وزارة بسيط) ، وليس لتصريحاته نفس الوزن فيما لو صدرت عن وزير الخارجية أو رئيس الوزارة ، وهو لا يفعل أكثر من أنه كرر نفس الفكرة أو الشئ الذى تطالب به بريطانيا ، وأن لفرنسا مطلق الحرية فى الفكرة ، وبذلك تبقى المسألة مفتوحة للمناقشة . وقال أنه ليس لتصريح جراى أى هدف سوى منع فرنسا من الإقدام على احتلال أى جزء بينما المناقشات لا

تزال دائرة ، فضلاً عن أنه ليس لدى الحكومة البريطانية أيه نية بأن تقدم فـى الوقت الحاضر على أى عمل وقال بالحرف الواحد : " أننـا لا ننـوى مهاجمـة السودان لمدة طويلة ، أو حتى إدخال المناطق التى ينازعوننا عليها فى مجـال نفوذنا ، فإننا لا نضع الآن أيه خطة لدخول بحر الغزال .

وأضاف كمبرلى أنه فى حالة استرداد السودان ، سـوف تقـوم بإحتلالـه قوات مصرية وإدارة مصرية(٧٦) ولكن أهالى السـودان كـانوا ينتظـرون إلـى الحاكم العام أنه المهيمن ، ولعل هذا الوضع قد شجع بعض الموظفين للمضـى بعيدًا فى إثبات أن السوادان كيان ذاتى(٧٧) . ومن ذلك تتضح أهـداف الإدارة البريطانية حيث يمكنها الزج بالموظفين المصريين الذين كانوا يشغلون وضعًا فى إدارة السودان فى مأزق حرج للتشهير بهم لدى الجماهير(٧٨) .

وفى ٥ إبريل وقف الوزير الفرنسى فى مجلس الشيوخ وصـرح " بـأن مناطق أعالى النيـل ، تقـع تحـت سيادة السـلطان ، وأن الخديـوى هـو الحـاكم الشرعى ، ولقد أعلنتم أنه بمقتضى إتفاقية ١٨٩٠م وضعت إنجلترا جزءاً مـن هذه الأراضى داخـل منطقـة نفوذهـا ... حسنًا ، دلونـا علـى الأقل : مـا هـى الأراضى التى تشملها حقوقكم ؟ وإلى أين تمتد منطقة النفوذ ؟ إنها سـتبدأ مـن الضفة اليسرى للنيل وسوف تمتد شـمالاً إلـى حيث لا نعلـم (لقـد جمعتـم فـى عبارة واحدة منطقة النفوذ المصرى بمنطقة النفوذ الإنجليزى ... فدلونـا أيـن ينتهى نفوذ مصر ويبدأ النفـوذ الـذى تدعونـه لأنفسـكم ... ولكـن عندمـا تـأتى ساعة تقرير المصير لهـذه البـلاد البعيـدة فـإننى ممـن يعتقـدون – مـع احـترام حقـوق السـلطان والخديـوى والاحتفـاظ لهمـا كـل بمـا يخصـــه – بـأن أمتيـن عظيمتين سـوف تجـد إن الصيـغ المناسـبة للتوفيـق بيـن مصـالحهمـا وارضـاء أمانيهما المشتركة نحو المدينة والتقدم(٧٩) .

ولم يكن هذا التصريح المتخاذل من جانب هانوتو ردًا على جراى بقدر ما كان دفاعًا ، لذلك فإن لندن نظرت إلى اللهجة على أساس أنها ضعف وخور . وفى نفس الوقت لم يحمل هانوتو تهديد جراى محمل الجد ، وعزاه إلى بواعث داخلية محلية[٨٠] .

ويرجع ذلك إلى أنه لما امتدح (كمبرلى) لهجة التفاهم فى حديث (هانوتو) فى مجلس الشيوخ أثناء مقابلته مع (دى كورسيل) فى اليوم التالى (٦ إبريل) فضلاً عن أنه زيادة فى التفاهم اقترحا شيئًا شبيهًا بإتفاقية Standstill أى أن يقف كل واحد مكانه ولا يتعداه ، وهى ما سبق أن رفضتها الحكومة البريطانية لما اقترحها هانوتو فى الخريف السابق ، وهى اتفاقية تعنى حلاً وسطًا مقبولاً لدى البلدين وتستبعد أى عمل من شأنه أن يمس حقوق أو مطالب هذا البلد أو الآخر .

ولم يستجب (كورسيل) لهذا الاقتراح ، وفى نهاية المقابلة قال كمبرلى إن تصريح جراى ليس سوى رداً على خطاب هانوتو فى ٧ يونيو من العام السابق ، فكتب السفير إلى وزير الخارجية : " إنه يتفق معنا تماماً بالانعلق أيه أهمية فى المفاوضات الدبلوماسية على التصريحات البرلمانية[٨١] . ويبدوأنه قد ثبت للبريطانيين أن حلم غزو السودان عن طريق أوغندة صعب التحقيق وبدا من الواضح أن دخول السودان لا يمكن أن يتم إلا بطريق الشمال ، وبدا أيضاً أن البريطانيين يميلون - ولو أن ذلك جاء متأخراً إلى - ترك السودان جنوبى فاشودة[٨٢] .

وقد كتب (روزبرى) إلى (كرومى) فى عام ١٣١٣ هـ الموافق إبريل ١٨٩٥م بأن حكومة القاهرة قلقة للغاية بسبب نشاط الفرنسيين ، وأنه من السهل على هؤلاء الإستيلاء على بحر الغزال ،وأن الفكرة التى تلقى تأييداً

من الحكومة هى ضرورة استرداد السودان والخرطوم بصفة خاصة ، لولا أنه هو نفسه كان يعارض فى اتباع هذه السياسة ، والوزراء المصريون كانوا على علم بأمر هذه المعارضة ، لأنه لا يعتقد أن السودان يستحق أن تفلس مصر من أجلة(٨٣) ، واعترف بأن نشاط الفرنسيين فى أعالى النيل قد غير من وجه الموقف ، ولذلك فإنه قد استعد لكل الإحتمالات ، فرتب لمد الخط الحديد جنوباً حتى أسوان ، والخط التلغرافى عبر الصحراء إلى آبار الممرات فى منتصف الطريق كوروسكو أبى حمد(٨٤) .

غير أنه ليس معنى ذلك أن البريطانيين تخلوا تماماً عن فكرة التقدم إلى السودان بطريق الجنوب ، ففى ١٠ أبريل ١٨٩٥م مثلاً ، وافقت غرفة لندن التجارية على قرار بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بغرض " الرقابة على النيل فيما بين أوغندة وفاشودة والإسراع فى تنفيذ مد الخط الحديدى بين ممباسا وأواسط أفرقيا ،وهو الخط الذى كان الخديوى إسماعيل ينوى أن يمده بين البحيرات الاستوائية والمحيط الهندى ، وقيل أن الكولونيل (دكولفيل) القوميسير البريطانى فى أوغنده صرح بأنه لاشئ يمكنه الوقوف فى وجه تقدم البريطانيين فى وادى النيل(٨٥) .

وفى ٦ مايو بدأ أن روزبرى يود الإتفاق مع الفرنسيين ، فعرضت عليهم صيغة جديدة يكون لبريطانيا بمقتضاها حق فرض رقابة خاصة على النيل جنوباً حتى فاشودة ، أما فيما وراء ذلك فيصبح أيضاً بلا مالك Res Nulius تتعهد كل من فرنسا وبريطانيا بالا تدخلها وفى حين يعترف بها الجيران الآخرون على أنها مجال للنفوذ البريطانى(٨٦) .

ولكن دى كروسيل رفض هذا الأقتراح ، وبذلك أعرضت فرنسا عن أى أحتلال للأراضى السودانية الواقعة بين الحدود الجنوبية لمصر شمالاً ومجال النفوذ الذى تدعيه بريطانية لنفسها جنوباً .

وانتهت المحادثات عند هذا الحد ، وكانت آخر محادثة تمت فى عهد وزارة الأحرار . وهذا الاعتراض الذى أنهى المفاوضات كان يخيم عليها منذ البداية ، إذا كان من الضرورى فصل أعالى النيل عن المسألة المصرية وخروج الجيش المصرى من السودان(٨٧) .

ولما اتضح أن فرص الاتفاق بين الطرفين أصبحت واهية للغاية ، بات من المنتظر أن يلجأ الطرفان إلى العمل ، فأبلغ (روزبرى) الملكة فى ٢٧ مايو بإن الوزارة قد وافقت على مد الخط الحديدى بين ممباسا وفكتوريا فوراً.

وقد استقالت وزارة (روزبرى) فى يونيو ، واعتمد البرلمان المال اللازم وقدره عشرون ألفاً من الجنيهات الإسترلينية فى ٣٠ أغسطس فى عهد وزارة (سولسبرى) وبذلك بدأ أن فى نيه البريطانيين اتخاذ أوغنده كقاعدة لمباشرة العمليات فى أعالى النيل .

وفى هذه الأثناء تدخل فى الموقف عامل جديد ، فإن ليوبولد بعد أن فشلت خططه فى التقدم نحو السودان ، لم يكن من ذلك الطراز الذى يهدأ بسهولة فزار باريس فى عام ١٣١٣ هـ الموافق سبتمبر ١٨٩٥ م ليجد صديقه القديم (فلكس فور) Faure رئيساً للجمهورية ، ولم يعرف شيئاً عما تم فى اجتماعاته بالرئيس الفرنسى ، وبغيره من السياسين الفرنسيين أمثال هانوتو وليبون وريبو .

ومهما يكن من أمر ، فإنه يبدو أنه تمكن من التفاهم حول سياسة مشتركة للعمل فى مناطق أعالى النيل ، لأنه عقب عودته إلى بروكسل عكف على وضع الخطط اللازمة لإرسال بعثة كبيرة بقيادة (البارون دانس) Dhanis للتقدم نحو النيل وأحتلال المنطقة التى أصبح يطلق عليها (حاجز لادو) Lado enclave ، وهى المنطقة الوحيدة التى اعترف له الفرنسيون باحقيته فيها وفقاً لاتفاقية ١٤ أغسطس ، وكان مفروضاً أن تتعاون هذه البعثة تعاوناً وثيقاً مع بعثة (مرشان) التى تتقدم إلى الشمال منها .

وبعد شهر من وصوله إلى باريس ، وصل ليوبولد إلى العاصمة البريطانية أى فى شهر أكتوبر ،وحاول أن ينال موافقة (سلوسبرى) على إقناع الخديوى بإن يؤجر له وادى النيل فيما بين الخرطوم وبحيرة (نيانزا) وهى النقطة التى تبدأ عندها الادعاءات البريطانية ، ولكن سولسبرى لم يعطه جواباً مشجعاً خشية أن يؤدى ذلك إلى إثارة فرنسا وغيرها من الدول الأوربية فتقيم لنفسها مراكز فى وادى النيل .

ولم يكن ليوبولد ممن يفقدون الأمل بسهولة، فعاد إلى لندن مرة ثانية فى ديسمبر ، والظاهر أنه أراد أن يقوم بدور الوساطة بين فرنسا وإنجلترا ، وتنفيذ مآربه فى حوض النيل فى نفس الوقت ، وقد عرض على (سولسبرى) مشروعات ضخمة ، منها أن بريطانيا يمكنها أن تحدد تاريخاً معيناً للجلاء عن مصر ، وتقنع الخديوى فى الوقت ذاته بالتخلى عن السودان جنوبى الخرطوم إلى شخص خبير بالشئون الأفريقية ، وذلك فى مقابل أن تطلق إنجلترا يدها فى الصين كما أن فى وسعها العودة إلى مصر مرة ثانية فى حالة إنهيار الدولة العثمانية .

ولا أدرى ما إذا كان (ليوبولد) قد عرض هذه المقترحات باسم فرنسا، أم أنه كان تواقاً لآثارة مسألة وادى النيل وإشراك فرنسا فيها .

مهما يكن من أمر ، فإن (سولسبرى) لم يحمل هذه المقترحات محمل الجد، وكتب إلى الملكة يقول : أن فرصتنا الوحيدة هى أن نحتفظ بالهدوء حتى يتقدم مشروع الخط الحديدى فى أوغندة فيتسنى لنا إرسال القوات بواسطتة(٨٨) .

ولكن فرنسا وليوبولد لم يكونا ليتركا لإنجلترا الوقت الكافى للإستعداد وتنفيذ خطتها ،فقد عاد ليوبولد إلى لندن للمرة الثانية فى منتصف يناير ١٨٩٦م ، وأعاد طلبه السابق بالتخلى له عن السودان جنوبى الخرطوم أو تأجير له ووعد بإنه بعد إخضاع السودانين يمكن أن يضعهم تحت تصرف إنجلترا لإستخدامهم فى غزو آرمينيا واحتلالها وقد عقبت الملكة على هذا الاقتراح بإنه يبدو أن الملك قد فقد صوابه(٨٩) .

واخذ السفير الفرنسى فى لندن (دى كروسيل) هو الآخر على عاتقة مهمة الوصول إلى إتفاق مع إنجلترا ولكن سولسبرى لم يكن يريد أن يكسب عدواة الفرنسين وقتئذ، ويود لو يحتفظ بهدوئهم بأى ثمن قبل مناقشة المسألة المصرية بصفةعامة(٩٠) .

وقد أبدى السفير رغبة حكومته فى خروج جيش الاحتلال من مصر وتعيين أكبر عدد من الموظفين الفرنسيين فى المناصب الإدارية، واستشارتهم فى الشئون المصرية، ومناقشتهم قبل إتخاذ أية إجراءات هامة فى مصر(٩١).

والآن ، ما الذى دعا سولسبرى إلى الموافقة على الدخول فى المفاوضات مع ليوبولد وفرنسا مع أن الأول فقد وصفته الملكة بالجنون ، وهى محقة فى ذلك لأن مشروعاته جنونية فعلاً ، وتدل على أن صاحبها لايزال يحلم بأن ينصب فرعوناً ، وأن هذه الأحلام تطارده بدرجة دعته إلى زيارة العاصمة البريطانية ثلاث مرات فيما لا يزيد على أربعة أشهر ، ومع

أن فرنسا أيضاً ، تريد مهادنـة إنجلترا فـى المسألة المصرية بشرط خروج جيش الاحتلال ، ومشاركتها فى تسيير الأمور فى مصـر ، ومـن الواضح إن إنجلترا لا يمكن أن تحتمل بقاء نفوذ أية دولة أوربية فى وادى النيل فما بالك بمصر ذاتها ؟

يبدو أن سولسيرى أراد أن يمد حبل الأمور للسفير الفرنسيى ، ومن المشكوك فيه أنه كان يود الوصول إلى إتفاق مع ليوبولد حول المسألة النيلية، وكان جل أهتمامه ينحصر فى محاولة كسب الوقت لحين الإنتهاء من استعداداته العسكرية لأنه كان يدرك بلا شك أن هذه المسألة لابد وأن تتقرر إن آجلاً أو عاجلاً سواء بالقوة أو عن طريق المفاوضات .

وفى الواقع ، لم يبذل الفرنسيون أى نشاط حقيقى لمحاولة الوصول إلى أعالى النيل الحقيقى فى عام ١٣١٣هـ -١٨٩٥م ، ولعلها ليست من المصادفات البحته أن أبلغ لورد سولسبرى السفير الفرنسى (دى كروسيل) سراً فى الأيام الأخيرة لعام ١٨٩٥م أن الوقت قد حان لإنزل ضربة حامية بالمهدية ، وأنه يتم الآن إعداد حملة دنقله بموافقة الحكومة المصرية ،وإن الحملة سوف تزحف على أرض مصرية بأموال مصرية وجيوش مصرية ، وأنها لن تتجاوز دنقله وأنه فيمابعد ، لو دعت الحوادث إلى ضرورة أمتداد العمليات العسكرية إلى أبعد من ذلك " فلن نعمل شيئاً إلا بعد الاستماع إليكم"(٩٢).

وليس من المعقول أن يتم إسترداد السودان على دفعات ، فما أن يبدا الزحف فليست هناك منطقة أمان للوقوف فيها بين حلفا والخرطوم(٩٣) .

فهل كان (سولسبرى) يعنى - دون أن يقول ذلك صراحة - إن بريطانيا توافق على أن تتعاقد على أعالى النيل فى مقابل اعتراف فرنسا

بالاحتلال البريطانى لمصر . إذا كان هذا يعنى حقاً ، فإن فرنسا تكون بذلك قد فقدت بعدم رغبيها فى الوصول إلى أى إتفاق فرصة عظيمة لتطالب بحقها فى فتح السودان(٩٤) .

وقد حرص (سيرافلين بارنج) فى تقاريره التى نشرت فى الفتره التى تلت الإنسحاب من السودان ، على أن يؤكد أنه لابد وأن تمضى ٢٥ سنة على الأقل على أن تتحول مصر من موقف الدفاع إلى خطة الهجوم فى وادى النيل ، لأن الجيش المصرى فى رأية كان ينبغى أن يتلقى تدريباً عالياً فضلاً عن ضرورة البحث عن الاعتمادات اللازمة للصرف على السياسة الهجومية. ويضيف كرومر أنه فى عام ١٨٩٥م ، بدا موضوع إعادة فتح السودان يعود على الظهور على أساس تنفيذه فى فترة قريبة ، ومع ذلك فقد أبلغتنى الحكومة البريطانية فى ١٥ نوفمبر ١٨٩٥م بأنه ليست هناك إحتمال فى الوقت الحاضر للموافقة على إرسال حملة عسكرية إلى السودان ، ولذلك فإن كل القوانين والتشريعات للحكومة المصرية ، يمكن أن تنفذ(٩٥) .

وفى الواقع لم يمنع الحكومة الإنجليزية من الموافقة على إزسال حملة السودان سوى السياسة التى لعبت فيها المانيا دوراً كبيراً وذلك عندما اتجهت ألمانيا إلى أفريقيا لم تعترض إنجلترا فى بادى الأمر ، ولكن عندما أتسع النفوذ الألمانى كان هذا إيذاناً بإثارة الخلافات مع إنجلترا ، وقد وضع بسمارك للسياسية الألمانية مبدأ خطيرًا لحل الخلافات ، وهو استقلال النزاع الفرنسى الإنجليزى ، كما أتسع هذا المبدأ فيما بعد وأخذ خلفاء بسمارك يعملون على توسيع سياسة بسمارك الاستعمارية(٩٦) والتى تملى عليها الإهتمام ببناء أسطول حربى يساندها فى هذة السياسة ويمكننا أن نؤكد أن السياسة الألمانية كانت متجهة نحو التحالف الفرنسى - لروسى(٩٧) .

وحدث بعد ذلك أن عاد الأمبراطور وليم إلى صوابه ، وبدا ينفصل عن التحالف الفرنسى- الروسى الذى أحرزه منليك على الإيطاليين فى عدوة، كى لا يتناقض موقفه (أى الإمبراطور) مع حليفته ايطاليا .

ففى اليوم التالى لموقعة عدوة عقد الإمبراطور مؤتمراً مع السفير الإيطالى . وفى ٣ مارس بقى فى السفارة البريطانية فى برلين حتى بعد منتصف الليل ، حيث أجرى مشاورات مع السفير البريطانى (سير فرانك لاسلز)(٩٨) .

وكان محور الحديث أن الموقف الدولى أصبح بالغ الحرج ، وأن روسيا وفرنسا جمع بينهما المحالفة العسكرية ، وأن روسيا مصممة على القضاء على أعدائها النمسويين الإنجليزباية وسيلة ، وأنه بعد طرد الإيطاليين، فإن الروس سوف يؤسسون لأنفسهم فى مصوع ، ويسيطرون بذلك على الطريق البحرى المؤدى إلى الهند ، وبذلك يمكنهم إثارة المسألة المصرية من جديد فتتعقد الأمور. وقال أن الفرنسيين فى نفس وقت يحاولون شراء جزر كناريا من أسبانيا ، فيتعرض بذلك أيضاً طريق رأس الرجاء الصالح للخطر . وأضاف أن من واجبه تحذير الإنجليز ، وأنه يأمل فى أن تنضم إنجلترا إلى التحالف الثلاثى، أو على الأقل تقدم على مساعدة ايطاليا فى موقفها الحرج(٩٩).

وكان المهديون قد بدأوا يركزون قواتهم حول كسلا ، ولا شك أن سقوط هذة المدينة الهامة الواقعة فى منتصف الطريق بين مصوع والخرطوم كان يعد ضربة شديدة لإنجلترا ، وتصادف فى ذلك الوقت وجود (سيرافلن بارنج) فى بريطانيا ، فأشار بالهجوم على كسلا بطريق سواكن ، غير أنه تقرر إرجاء اتخاذ أى قرار إنتظاراً للخطوة التالية من جانب المهديين(١٠٠) .

وفى ٢ مارس (أى فى اليوم التالى لموقعة عدوة) وصلت إلى القاهرة أنباء عن ظهور الدراويش أمام كسلا ، وقيل أن الخليفة أمر بوقف العمليات التجارية بين بربر وسواكن وبين بربر وحدود مصر على النيل(١٠١) .

وفى ١٠ مارس أبرق (سير كليرفورد) السفيرالبريطانى فى روما إلى حكومته أن الدراويش حاصروا كسلا حصاراً تاماً وأن الموصلات بينها وبين أسمره قد قطعت ، وبعد يومين طلب السفير الإيطالى فى لندن عوناً من القوات المصرية ضد الدراويش الذين يحاصرون كسلا ، فأبلغة سولسبرى بأن التعليمات صدرت إلى بارنج بالتقدم نحو دنقله(١٠٢) .

فكيف وصل سولسبرى إلى هذا القرار؟

من الصعب الوصول إلى تقسير قاطع لذلك ، لكن المعروف أن الوزارة البريطانية عقدت عدة إجتماعات ، وأن سولسبرى وتشيرلين كانا مقتنعين بضرورة التقدم ولكن كان فى ذهنهم برنامج معتدل لايكلف الخزانة المصرية مالا تطيقه ، وكان الخلا ف يدور حول طريق التقدم : هل يتم عن طريق حلفا أو طريق سواكن ؟ وأخيرًا تمت الموافقة على أن يتم بطريق حلفا . وقد أوضح سولسبرى لبارنج فى كتابه المؤرخ ١٣ مارس بسبب وقوع الاختيار على طريق حافا لأنه فى رأيه يتيح للإنجليز إصابة عصفورين بحجز : أولاً مساعدة الإيطالين فى كسلا ، وحرمان الدراويش من أى انتصار قد يؤدى إلى عواقب بعيدة المدى ، وثانياً وضع قدم مصر فى أعالى النيل(١٠٣) .

إذن فاهتمام (سولسبرى) بالسودان هو ما كان يقلقه أكثر من اهتمامه بمساعدة الإيطالين ، لأن مصر فى الوقع أو بصفة خاصة أعالى النيل هى التى كانت تسيطر على تفكيره ، فالأسطول يستطيع حماية مصر من ناحية

البحر ولكن أية دولة تستطيع أن تشق طريقها من الجنوب طالما أن السودان واقع تحت سيطرة الدراويش .

وقد جابهت المعارضة الحكومة صراحة ، وأتهمتها بأن الغرض من الزحف هو أن تضع يدها على السودان ، وبالتالى إسناد عذر للبقاء فى مصر، مع أن الإنجليز كانوا حريصين فى كل وقت على التأكيد بأن هدفهم من البقاء فى مصر هو حماية البلاد من غزوات (البرابرة) من الجنوب ، فإذا فتح السودان، انتهى الغرض من هذا البقاء . ولكن الانجليز كانوا قد صمموا على عدم وجود مناوئ لهم فى أعالى النيل ، فالسودان هو الهدف الأول والأخير ، والتخفيف عن الإيطاليين كان مجرد خدعة يخرج بها الإنجليز لتبرير حملة دنقلة التى كانت سوف تتم أن أجلاً أو عاجلاً ، فالخليفة كان - فى رأى سولسبرى مجرد حارس للوديعة(١٠٤) . وقد آن لاستردادها منه .

ولابد من تكتسى حملة دنقلة ثوباً مصرياً لضمان عدم اعتراض فرنسا، فاتخذت مظهر قوات الخديوى تتقدم فى دنقلة وهى جزء من أراضى الخديوى بإعتراف (هانوتو) نفسه فى جلسة ٥ أبريل ١٨٩٥م بمجلس الشيوخ الفرنسى بأن مناطق أعالى النيل تقع تحت سيادة السلطان وأن الخديوى هو السيد الشرعى لها(١٠٥) .

وقد أرسل سولسبرى تعليمات إلى (لورد دفرين) فى باريس يطلب منه إبلاغ الحكومة الفرنسية أنه بناء على طلب الحكومة المصرية قد وافق على تقدم القوات المصرية إلى دنقله لإنقاذ كسلا من الدراويش(١٠٦) .

وقد رحب الإيطاليون بهذا الزحف كدليل على الصداقة الأنجلو - إيطالية ، فأعلن (لورد كيرزن) وزير الخارجية فى مجلس العموم فى ١٧

مارس أن الحكومة الإيطالية أعلنت أنها تنظر بترحاب إلى عمل الحكومة المصرية فى اتجاه دنقله ، لأنه لن يكون فيه سوى مزايا بالنسبة لوضع القوات الإيطالية فى كسلا(١٠٧) .

وفى برلين سر الإمبراطور وليم بهذه الإجراءات ، فقد اعتقد أنها جاءت نتيجة لمحادثة مع السفير البريطانى (لاسلز) خاصة وأن سولسبرى قد أجاب على مقترحاته بإنه يرغب فى أن يظل على وفاق مع المانيا ، وأن إنجلترا ا سوف تستند إلى التحالف الثلاثى ولكن دون أن يتعهد أو تلزم نفسها بالدخول فى أى حرب فى المستقبل(١٠٨) .

ولقد كان هناك عامل مهم لعب دوراً خطيراً فى بريطانيا ألا وهو الرأى العام ، فغالبية الرأى العم فضلت التقارب مع فرنسا ، وكان الخوف من المانيا هو الذى أملى هذا الشعور - ففى عام ١٣٢٠-١٩٠٢م شنت كل من جريدة التايمز والاوبزفر حملة ضد الخطر الألمانى ، وأحس التجار البريطانيون ان صراعاً مع فرنسا يفيد المانيا منافستهم الوحيدة .

وكما كان الخطر الألمانى يهدد سلامة إنجلترا - كان ذلك هو ألد أعداء فرنسا، وكان أيضاً هو أهم أسباب تقارب الدولتين . وكان لوفاة الملكة فكتوريا وإعتلاء إدوارد السابع عرش إنجلترا أثره على وجوب تقارب فرنسى إنجليزى - فالملك إدوارد السابع كانت تغمره رغبه عميقه فى أن تكون علاقات إنجلترا وديه مع العالم اجمع ، وكان يأمل فى أن تكون علاقته كذلك مع فرنسا ، فقد كان أدوارد السابع يلهو ويطرب فى باريس حينما كان أميراً لويلز ، وأتخذ له هناك كثيراً من الأصدقاء الفرنسيين - ولهذا أخذ يقوم الملك ادوارد بدور بارز فى بناء الأتفاق انتهت الصراعات بين الدولتين الكبيرتين - بريطانيا وفرنسا - التى كانت تعانى منها الدولتين منذ زمن طويل ، وكادت

فى بعض الأحيان تؤدى إلى حرب مسلحة فيما بينهما ، وذاك بفضل الاتفاق الودى .

ففى عام ١٣٢٢هـ الموافق ٨ ابريل ١٩٠٤م أمكن تسوية الخلاف بين إنجلترا وفرنسا وذلك بإصدار تصريح مكمل للإتفاق الذى وقع بين البلدين الخاص بتحديد مناطق نفوذ الدولتين(١٠٩) . فلقد أستطاعت بريطانيا التخلص من عقبة من أهم العقبات التى كانت تقف أمامها لتحقيق الإستعمار فى مصر وحوض النيل ، فقد كانت فرنسا دائماً تطالبها بالجلاء عن مصر أو على الأقل تحديد موعد للجلاء عنها ، كما كانت فرنسا تساند الخديوى والحركة الوطنية فى مصر فى نضالها ضد إنجلترا ، ولكن بعد الاتفاق أصبحت تغض النظر عن الإجراءات البريطانية فى مصر . وبموجب الاتفاق الودى أنضمت ايطاليا إلى الدولتين وبدأت تعمل فرنسا وبريطانيا وأيطاليا علىتوثيق الروابط بينهما.

ولم يكن الاتفاق الودى وثيقةوفاق سوت المشكلات والصراعات بين الدولتين الموقعتين عليه فحسب. بل اصبحت وثيقة للتحالف فيما بعد بين الدولتين العظميين وامتدت آثاره للحرب العالمية الأولى والتى ظهرت فيه قوة الدولتين و إستطاعتا بهذا التحالف هزيمة ألمانيا وحلفائها والتخلص منها بل وأكثر من ذلك توزيع مستعمراتها فى أفريقيا فيما بينهما ، فلقد كان هذا من أهم إنجازات الاتفاق الودى .

كما ظهر تحالف الدولتين الوثيق فى الحرب العالمية الثانية حيث تكاتفا معًا وإستطاعتا هزيمة الألمان مرة أخرى وحليفتها أيطاليا التى انضمت إليها فى هذة الحرب ، وبهذا تخلصتا من كل المناوئين لهما وعن مطالبتهم الدائمة والعراقيل التى كانوا يسببونها لهاتين الدولتين لتحقيق أطماعهما الاستعمارية فى أعالى النيل .

الخاتمة

يرى الباحث أن رغبة إنجلترا فى السيطرة على السودان والإنفراد به كما أوضحه السير أدوارد جراى فى الخطبة التى القاها فى مجلس العموم بتاريخ ٢٨مارس ١٨٩٥ م هو الذى دفع إنجلترا للوقوف فى وجه أطماع فرنسا فى حوض النيل ، لأن النيل هو مصر ومصر هى النيل والسودان جزء لايتجزأ من مصر . كما يرى الباحث أن رغبة إنجلترا فى الإستفادة من منطقة حوض النيل واستغلال مواردها الاقتصادية والسيطرة عليها هى التى جعلتها تنظر لحملة مارشان على انها مظهر عدائى واعتبارفرنسا دخيلا يجب طرده حتى أدى الأمر إلى إنذار ثم تجهيز حملة لمواجهة أطماع فرنسا ، وهذا ما أكدتة الصحف البريطانية والساسة البريطانيون أيضًا فكان إجماع صحف الأحرار والأتحاد بين المحافظين على مساندة الحكومة فى موقفها من مسألة فاشوده وقد أكد ذلك تشمبرلين (Joseph chamberlain) وزير المستعمرات البريطانية فى١٥ نوفمبر ١٨٩٨م حيث أتضح أن مسألة فاشودة ما هى إلا رمز ، والمهم ليس المدينة نفسها إنما السيطرة على وادى النيل .

والحقيقة أن الصراع على حوض النيل لم يكن الإ صفحة من صفحات التنافس الإستعمارى على القارة – ففرنسا فى سيرها صوب النيل صرحت أنها تحذر إنجلترا من السعى لمد نفوذها إلى مديرية خط الاستواء ، وقد أكد الفرنسيون أن السودان أصبح بعد الثورة مشاعًا وأن لهم الحق هناك كما للأيطالين على البحر الأحمر أو الإنجليز فى أوغندة أو البلجيكيين فى لادو .

ورغم أن الساسة البريطانيين أكدوا اعترافهم بحقوق مصر فى السودان - إلا أن إنجلترا كانت تخفى أهدافها الاستعمارية ورغبتها فى السيطرة على السودان(١١٠) .

يدل على ذلك تصريحات الحكومة البريطانية . فقد كلفت السير ادموند مونسيه السفير البريطانى فى باريس بأن يخبر وزارة الخارجية الفرنسية "بأن كل المناطق التى كانت تابعة للخليفة قد انتقلت إلى الحكومتين الإنجليزية والمصرية بحق الفتح وأن بريطانيا غير مستعدة للمناقشة فى هذا الحق .

ويرى الباحث ان تدخل إنجلترافى شؤن السودان منذ إسترداده واسترجاعه لم يكن من وازع الحرص على مصلحة مصر فى السودان إنما يرجع للخوف من فرنسا ومن أطماعها فيه ، وهذا ما كانت بريطانية تخشاه لضمان وصولها إلى مستعمراتها فى الهند.

والحقيقة أن أزمة فاشوده وما طرأ عليها جعلت لبريطانيا قوة فوق قوتها ، وهذا ما أوضحة سير توماس برسى (Thomas Brassey) حيث قال أن سفن الأسطول البريطانى الحربية تعادل سفن أساطيل فرنسا وروسيا وألمانيا مجتمعة ، وما أكده ناقد فرنسى عن رأيه قائلا" أنه لو تركنا مسألة احصاء السفن وعددها فإن الأسطوال البريطانى كان يعادل قوة أربعة أمثال الأسطول الفرنسى وأقوى من كل أساطيل أوربا مجتمعة "وهذا ما أكدته الصحافة البريطانية نفسها حيث كانت فى عام ١٨٧٨ م تتغنى بقوة بريطانية البحرية بترديد القول لدينا الرجال – ولدينا السفن ولدينا المال أيضا – وفىعام ١٨٩٨ م زادت قوة بريطانية حتى باتت لاتخاف شيئًا فى أى أزمة من الأزمات التى قد تتعرض لها .

هذا على أن مصر رغم أنها كانت صاحبة السيادة القانونية فى السودان وأنها هى التى وقع عليها العبء الأكبر إن لم يكن العبء كله ماليا وعسكريا لاستعادة السودان طبقًا للفرمانات العثمانية - إلاانها كانت فى تلك الفترة لاحول لها ولاقوة ، ويظهر ذلك فى الرسالة التى أرسلها وزير الخارجية المصرية إلى المعتمد البريطانى والتى أوضح فيها أن استعادة الخرطوم تفتقد الغاية منها إذا لم يعد إلى مصر السودان الذى ضحت فى سبيلة الضحايا العظيمة وأن مسألة فاشوده فى هذا الأوان هى موضوع مفاوضات بين بريطانيا العظمى وفرنسا فأطلب من سيادتكم أن تتفضلوا بحسن الوساطة لدى اللورد سالسبورى ليتم الإعتراف لمصر بحقوقها التى لاتقبل نزاعًا ولكى تعود إليها الأقاليم التى كانت تحتلها قبل ثورة المهدى .

هذا على أن الحركة الوطنية المصرية قد أصابتها خيبة أمل بعد انزال العلم الفرانسى عن فاشوده فى ١١ ديسمبر ١٨٩٨ م لأن هذا كان دليّلاعلى أن فرنسا لاتنوى معارضة الإنجليز فى دوام احتلالهم لمصر والسودان ، بل بعثت هذة النهاية لمشكلة فاشوده اليأس فى نفوس بعض الوطنيين ولكنها لم تخمد جذور الشعوّر الوطنى - بل جعلت المصريين يدركون أنهم يجب ألا يعتمدوا فى كفاحهم إلا على أنفسهم .

ومما تقدم يرى الباحث أن فرنسا قد فشلت فى تحقيق العامل الأول الذى بنيت عليها سياستها ألا وهو عزل بريطانيا - لذلك اتجهت إلى استخدام الخطة الدبلوماسية الثانية وهى ضرورة الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا وتمخض وذلك فيما بعد عن الاتفاق الودى حيث كان لموقف كروجر واعتدال لانسدون (Lansdowne) وزير الخارجية البريطانى آنذاك ولمرونة ولكاسيه أثر كبير فى نجاح المفاوضات بين إنجلترا وفرنسا وتقريب وجهات النظر

فيما بينهما ، فكان كروجر أكثر الإنجليز إدراكًا لما يلاقيه الإنجليز من متاعب فى مصر نتيجة معارضة فرنسا وكان يرى ان مركز إنجلترا فى مصر متوقف إلى حد كبير على رضى فرنسا - لذلك لم يأل جهداً فى أن يبين لحكومته ضرورة الإتفاق مع فرنسا بشأن مطالبهما فى شمال أفريقيا نظير موافقة الفرنسين على أن تقع مصر فى دائرة النفوذ البريطانى - لذلك وجد الساسة البريطانيون فى مليكهم (إدوارد السابع) وسيلة صالحة للتقرب إلى فرنسا ، فقد كان هذا العاهل يكمن حباً شديداً لتلك البلاد التى قضى فى ربوعها زمناً طويلاً فى شبابه(١١١) .

ويرى الباحث أن روح الإتفق الودى التى بدات موادها بالتفاهم بين الدولتين فى قضية أعالى النيل قد انعكست بصورة طبيعية وقوية على دور فرنسا فى جنوب أفريقيا أبان حرب البوير .

ولقد اثبت البحث عدة حقائق منها :

أولاً : أن الصراع المسلح بين الدول الكبرى لن يؤدى إلى تحقيق ما تهدف إليه هذه الدول من مصالح فى مناطق نفوذها ، بل أن التفاهم فيما بينهما يثمر عن تحقيق هذه الأهداف وهذا ما حدث بالفعل بين الدولتين.

ثانياً : أن هذا الإتفاق جاء نتيجة إدراك كل من الدولتين بريطانيا وفرنسا لعدوهما الحقيقى فى هذذه الفتره - ألا وهى ألمانيا - التى خرجت من عزلتها وبدأت قوتها تزداد حتى أصبحت تهدد الدولتين كل منهما على حدة ، أو محاولة تقرب ألمانيا من إحدى هذة الدول ، وبذلك يكون وبالاً على الدولة الأخرى .

لذلك حاولت الدولتان الوصول إلى تفاهم فيما بينهما يحد من تحقيق ما ترمى إليه ألمانيا فى أفريقيا .

ثالثاً : أن وصول الدولتين إلى اتفاق فيما بينهما جعل كل دولة تغض النظر عن التصرفات أو الإجراءات التى تقوم بهل الدولة الأخرى فى مناطق نفوذها ، وهذا ما حدث بالفعل فى مواقف عديدة لكل الدولتين .

رابعاً : لم يكن هذا الاتفاق هو تفاهم وتسوية مشكلات بين الدولتين بريطانيا وفرنسا فحسب بل أصبح تحالفاً بينهما ، ولقد ظهر هذا واضحاً حين قامت الحرب العالمية الأولى ودخول بريطانيا وفرنسا الحرب جنباً إلى جنب واستطاعتا هزيمة ألمانيا والإستلاء على كل ممتلكاتها فى أفريقيا.

خامساً : أن وصول بريطانيا وفرنسا مهد الوصول إلى إتفاقات أخرى متعددة منها ، الاتفاق الفرنسى الأسبانى ، وكذلك الاتفاق الفرنسى الألمانى لتصفية المشكلات بين هذة الدول وبعضها . من ناحية أخرى فلم تكن هذة الاتفاقات على حساب الاتفاق الودى بل كانت امتدادًا له ومراعية لبنوده وعدم الإخلال بها .

سادساً : أن الدول الكبرى تعمل على تحقيق أهدافها دون مراعاة للدول الأخرى الصغرى التىتبسط نفوذها عليها ، وكذلك مراعاة الشرعية الدولية لهذه الدول الصغرى او لشعوبها .

سابعاً : أن الاتفاق الودى أدى إلى وقوف الدولتين جنباً إلى جنب أمام التوسعات الاستعمارية للدول الأخرى خاصة للتوسع الإيطالى وكذلك التوسع البيجيكى فى أعالى النيل .

ثامناً : آمّنت بريطانيا بموجب هذا الإتفاق جميع طرق مواصلاتها سواء فى البحر المتوسط والأحمر ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ظلت محتفظة بسيادتها على المنافذ الرئيسية في البحرين .

ملحق : الوثائق :

الملحق رقم (١)

من وزير الخارجية البريطانى إلى ا للورد كرومر

بشـأن موقـف الخـديوى مـن الضـباط البريطـانيين

لندن فى ١ يناير ١٨٩٤م

لقد تلقيت برقيتك رقم ٢٠ الجارى التى فيها العبـارات المختصـرة المهينة التى وجهها الخديوى الى السردار والضباط البريطانيين فـى موقـع وادى حلفا بشأن حالة الجيش المصرى .

فعليك أن تخبر الخديوى بأنى اعتبر هذا العمل خطيرًا . ويظهر أنـه اصبح عادة فى سموه أن يهين الضباط البريطانيين ، وهذا أمر لا تستطيع حكومة جلال الملكة أن تسمح به .

وانى أرى نقل ماهر باشا الذى هو مستشار سوء ، وسبب شقاق وعقبـة فى سبيل التعاون والاتحاد عن العمل ، ثم إصدار أمر عسكرى يثنى بـه علـى الضباط البريطانيين والجيش هو الترضية الوحيدة التى يستطيع الخديوى تقديمها ، وفى حالة رفضه –اعطاء الترضية العادلة ننظر فى استعمال الشدة التى يكون من ورائها وضع الجيش المصرى رأسا تحت سلطة الحكومة البريطانية الفعلية وبذلك توجد ضمانة كافية لحماية الضباط البريطانيين مـن المعاملة السيئة فى الوقت نفسة أنشر حوادث الإهانات العديدة التى وقعت منـه حتى يدرك الشعب هنا الحالة كما هى .

إمضاء

وزير الخارجية

المصدر : وثائق دار المحفوظات بالخرطوم

والأصل فى : F.O. 78/804

الوثيقة رقم ٢٤٦

الملحق رقم (٢)

رقم دار الوثائق المركزية بالخرطوم .

الحالة فى السودان

إن الحالة العامة فى السودان تدعو الى إمعان النظر وطول التفكير وتأهل التدبير ، فالشعب تكتنفه الأخطار من جميع نواحيه حيث تحارب الحكومة أفراده فى أرزاقهم لتشغلهم بالجوع عن حل قضيتهم الوطنية فضلاً عما جرت عليه من سياسة الإفقار والتجهيل ، ولولا إيمان عميق بالله والوطن وتعلق أكيد بعرش مصر لوهنت العزائم وخارت القوى من شدة ما تكبد حكومة السودان للشعب الأعزل من صنوف التشريد والتعذيب . فالإنجليز فى السودان لايألون جهداً فى العمل المتواصل لفصل السودان عن مصر ولايتركون فرصة الا اغتنموها لبث دعاياتهم لذلك – والرد الطبيعى عليهم أن تقابلهم مصر بالمثل فتتخير موظفيها الذين يشغلون وظائف فى جنوب الوادى ممن يختلطون بالشعب عن كثب ويتغلغلون فى أوساطه يشاركونه السراء والضراء ويقاسمونه أفراحه وأتراحه على السواء فيحرصون على تفهم رغباته وآماله وآلامه حتى يشعر السودانيون بأن إخوانهم المصريين فى الخرطوم وغيرها إن هم إلا جزء منهم لهم رسالة وطنية غير الاعتصام بالأبراج العالية .

هوامش البحث

(١) جلال يحى : تاريخ مصر الحديثة (القاهرة ١٩٨٢م ص ١٥١) .

(٢) نفس المرجع ص ١٨٣ .

(٣) نجحت إنجلترا فى تكوين حلف أوربى ضد فرنسا وأطماعها ونجحت فرنسا فى أن تهزم دول هذا التحالف ، ما عدا إنجلترا التى كان لموقعها وأسطولها الحربى ما يكفل لها الحماية الطبيعية ضد أى غاز .

(٤) انظر تفاصيل الحملة الفرنسية - عبد الرحمن حسن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار (ذى الحجة ١٣٢١هـ - ١٣٢٢هـ) ص٢٠٩ وما بعدها .

(5) Hoskins: British, Routes to India (London 1928) P.21.

(٦) زاهر رياش : السودان المعاصر منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال (١٨٢١ - ١٩٥٣م) القاهرة ١٩٦٦م ، ص ٩٤ ، أيضًا جريدة الأهرام السبت ٨ يونيو عام ١٩٢٤م العدد ١٤٣١٤ .

(٧) أحمد عامر : الإتجاهات الحديثة للنظام السياسى فى السودان ، مجلة الدراسات الأفريقية ، العدد الخامس ١٩٧٦م ، ص٧٨ .

(٨) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (القاهرة ١٩٦٦) ص ٢٤٥ - ٢٥٥ .

(٩) محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الأوربية إزاءه (القاهرة ١٩٥٢ص ٧٥) .

(١٠) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (القاهرة ١٩٦٦) ص٤٣ .

(١١) على إبراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، القاهرة ١٩٥٨م ، ص٩٥ .

(12) Longer, W, The diplomacy of Imperialism New York, 1935, Vol 1, p. 67.

(13) Neri, I., Laguestione del Nilo, Roma, 1939. P. 99.

(١٤) قاسم أمين الهوارى : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٧٥ ، ص٣٤ .

(15) Neri, I., Op. Cit, pp. 94 - 95; Taylor, A, The struggle for mastery in Europe, Oxford 1954, p. 351.

(١٦) على إبراهيم عبده ، أضواء على المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، ص١٧٠ وما بعدها ، جاد محمد طه ، فاشودة ، رسالة دبلوم غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٥٩م ، ص٧٥ .

(17) Taylor, op. cit., pp. 59 - 60.

(18) Ibid., p. 61.

(19) F. O. 5. 6. 94; Kimberely to Dufferin.

(20) Taylor, Op. cit., p. 61.

(٢١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان وتاريخ وادى النيل السياسى ، القاهرة ١٩٥٨م ص٤٦٣ .

(22) Ibid, p. 62.

(٢٣) كان استسلام البريطانيين للألمان بمثابة تقوية لمركز الفرنسيين ، فإن سحب المادة الثالثة يعد سابقة لسحب مواد أخرى .

(24) Taylor, A, op. Cit., P. 64.

(25) Ibid, P. 325 .

(26) F. O. 15/7/94, Hanitaux to Decrais.

(27) F. O. 15/7/94, Hanitaux to Decrais.

(28) F. O. 15/7/94, Hanitaux to Decrais.

(29) F. O. 13/7/94, Delscse to monteil.

(30) Langer, W., Op. Cit, Vol 2 , 260.

(31) F. O. 13/8/94 Kimberley to plunkett.

(٣٢) تحول نجاح الفرنسيين فى النهاية لمصلحة إنجلترا ، فإنه كان من الصعب زخرحة ليوبولد من فاشودة لو أن كتشنر إلتقى به بدلاً من أن يلتقى بمرشان ، لأن ليوبولد كان عندئذ سوف يملك الحق الذى لا يمكن للبريطانيين أن ينازعوه إياه ، والدليل على ذلك استمساكه بالضفة اليسرى للنيل الممتدة شمالاً حتى لادو لحين وفاته عام ١٩٠٨م ، وكان من نتيجة نجاح الفرنسيين أيضًا أن ليوبولد – وقد ظل مرتبطًا ببقية معاهدة ١٢ مايو – قد اعترف بمجال النفوذ البريطانى فى أعالى النيل دون أن يتقاضى سوى جزءًا من الثمن الذى كان يصبر على المطالبة به .

انظر Taylor, A, Op. Cit, P. 69.

(33) F.O. 11/8/94, Phipps to Kimberley.

(34) Deville, V., Partage de l'afrique, Paris, 1898, P, 201.

(35) Taylor, A, op. cit. p. 70.

(٣٦) محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٨م ، ١٦٧ . أمين الرافعى ، مرجع سابق ، ص١٩٥ .

(37) Shibeika, M., British Policy in the Sudan, London, 1952, pp. 338 - 339.

(38) Taylor, A., Op, Cit, p. 72.

(39) Ibid, P. 73.

(40) Pinon, R; France et Allemagne 1870 - 1913, Paris 1913, p. 117

(٤١) تيودور روتشيستين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ – ١٩١٠ ترجمة أحمد فؤاد القاهرة ١٩٢٣ ، ص٨٧

(42) FO 407/201, Reporton political Agitation in the Sudan

انظر ملحق البحث .

(43) Taylor, Op. Cit; p75

(44) Neri, I; Cit, P. 100

(٤٥) عبد العزيز عرابى : بريطانيا فى السودان ، القاهرة ١٩٧٢ م. ص٦

(46) Charles - Roux, L,Egypt de l'occupation Anglaise a l'Independence Egyptienne, Paris, 1940, p. 176; Gilletr, Louis, Gabriel; Hanotaux ,Paris 1933, p78

(٤٧) صالح مرسى : السودان فى القرن العشرين ، القاهرة ١٩٦٥ م . ص١٢

(48) Langer, W., Op. cit, p. 201.

(٤٩) زاهر رياض : شمال أفريقيا فى العصر الحديث ، القاهرة ١٩٦٧م ص٩٥ .

(٥٠) كرومر - بريطانيا فى السودان ، ترجمة عبد العزيز أحمد عرابى ، القاهرة ١٩٦٠م ، ص٢٨ .

(٥١) جلال الدين الحمامصى : ماذا فى السودان ، القاهرة ١٩٦٤م ، ص٣٥ .

(٥٢) انظر الوثيقة فى ملحق البحث ، المصدر : القلعة - عابدين محفظة رقم السودان .

(٥٣) فى اجتماع ١٨ ديسمبر ١٨٩٤م بين كمبرلى وزير الخارجية البريطانية والبارون دى كورسيل السفير الفرنسى تساءل كمبرلى ما إذا كان مما يساعد على تسهيل الأمور أن تصرح بريطانيا أن الأراضى المتنازع عليها هى مصرية فرفض كورسيل هذا الاقتراح إذ طلب أن تعد بريطانيا بعدم دخول هذه المناطق موضع النزاع لمدة عشر سنوات ولم يكن فى وسع كمبرلى بدوره وإلا الموافقة ، انظر : Taylor. Op. Cit., p. 76

(54) Ibid., p. 70.

(55) Scott,K, Partition of Africa, London, 1893; Johnston,: A history of the colonisation of Africa, Combridag 1899,. p. 111.

عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الاستواء من فتحها إلى ضياعها (١٨٦٩ - ١٨٨٩) الإسكندرية ١٩٧٣م ، الجزء الثانى ص٢٠٣ ، جميل عبيد : المديرية الاستوائية القاهرة ١٩٦٨م .

(56) Shibeika, op. Cit, p. 339.

(57) Longer, Op. Cit, vol II, p. 262, Michel, Vers fachoda, Paris, 1901, pp. 3 - 5.

(٥٨) هذا التاريخ سبتمبر ١٨٩٤م ورد فى كتاب Neri, Op. Cit. P. 100 فى حين يرى Toylor أن التعليمات لليورتاد صدرت بعد اجتماع هانوتو ودفرين فى ٧ نوفمبر انظر : Taylor Op. Cit., 75 .

(59) Cocheris, Op .cit, p.414.

(60) Darcy, J., op. Cit,. P. 389

(٦١) أرسلت وزارة المحافظين السير هنرى در مندولف إلى الأستانة لمفاوضة الحكومة التركية فى شأن الجلاء عن مصر وتحديد موعد له وأسفرت المرحلة الأولى من المفاوضات على إرسال مندوبيين ساميين إلى مصر واحد عثمانى وآخر إنجليزى للإشتراك مع الخديو فى إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وبحث التغييرات التى يحسن إدخالها على الإدارة المصرية ، ثم تطرقت المفاوضات إلى مسألة استرداد دنقلة ولقد حدد موعد الجلاء عن القاهرة بثلاث سنوات واستمرت المفاوضات عامين ولكن دون جدوى حيث لعبت فرنسا دورًا خطيرًا فى فشل هذه المفاوضات . انظر : عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص٨٥ . وأيضًا : محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول القاهرة ١٩٥٢م ، ص٥٠ .

(62) Longer, Op. cit., P. 263; Darcy, Cit., P. 390; Neri., Op. cit., p.100.

(63) Shibeika, op. cit., 340.

(64) Longer, op. Cit., P 264.

(٦٥) أحمد فؤاد : مصر والسودان ، القاهرة ١٩٣٠م ، ص١١٤ .

(66) Cocheris, op. cit., p. 415.

(67) Taylor, op. cit, p. 77.

(٦٨) شوقى عطا الله الجمل : تاريخ سودان وادى النيل ، الجزء الثالث ، القاهرة ١٩٦٦م ص١٠٢ .

(69) Deville, op.cit., pp.,Cocheris, op., cit., p416; Langer, op. Cit., Vol. II, pp. 264-5.

(70) Langer, op. Cit., Vol. II, p. 265; Cocheris op. Cit., pp 416 - 7; Grey of Fallodon, Twenty-Five Years, New York, 1925, Vol. I, p. 18.

(71) Cocheris, op. Cit., p.417.

(72) Grey of Fallodon, Op. pp 17-18.

(73) Langer, Op. Cit., Vol. II, pp. 265-6.

(74) Temperley and penson, Foundations of Brritish Foreign policy, 1938, pp. 501-2.

(75) Cocheris, op. Cit., pp. 418-9.

(76) Kimberley to dufferin, F.0., 1.4.95 Quoted by Taylor, op. Cit., P.78

(٧٧) جعفر محمد على : تراث الحكم والإدارة فى السودان ، مجلة الخرطوم العدد السابع ٣ إبريل ١٩٦٨ ، ص١٠٨ .

(٧٨) مدثر عبد الرحيم ، الإمبريالية والوطنية فى السودان ، مجلة الطليعة ، العدد الثانى ٦ مارس ١٩٧٠م ، ص١٥٠

(79) Michel, op. Cit., pp. 6-7; Cocheris, op. cit., pp. 421-2 Neri, op. cit., p. 103 ;Hanotaux, Fachod a et les negocations Africains paris 1906, p. 95.

(80) Shrberka, op. Cit., p. 343.

(81) Courcel a Hanotaux, Telegrame 6/4/95, Cit par Taylor op. Cit., p. 18.

(٨٢) على محمد بركات : السياسة البريطانية واسترداد السودان ، القاهرى ص١٩٦ .

(٨٣) انظر الوثيقة فى ملحق البحث والتى تبين الحالة فى السودان ، ورقم الوثيقة ٢٤٦ بدار الوثائق المركزية بالخرطوم .

(84) Zetlend, The Marquis of Gromer, London 1932, pp. 213-214.

(85) Langer, op. Cit. vol.II, p. 276; Shibiika , op. Cit., p.344.

(86) Taylor, op; cit., p. 79.

(٨٧) انظر الوثيقة فى ملحق الرسالة F. O. 407/186 .

(88) Leters of Queen Victoria, London, 1931, 3rd., Series, Vol. II.

(89) Ibid., Vol III, pp. 24 - 25.

(٩٠) انظر : ملحق البحث والتى تم الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا بخصوص مصر .

(91) Zetland,. op. Cit., pp, 256-7.

(٩٢) محمود عيسى : العمليات الحربية فى مصر والسودان ١٨٨٥ – ١٩٠٠م ، مجلة الجيش العدد ٣٤ مجلد ٨ ، يوليو ١٩٤٦م ، ص٥٥٠ ، أيضًا صحيفة المؤيد : منشور من سردار الجيش المصرى ، العدد ١٩٢٦ السنة السابعة ، الأحد ٢٦ يوليو ١٨٦٩م .

(93) Cromer, Modern Egypt, Newyork 1908, Vol., II .p93.

(94) Giffen , Fashoda, Ghicago 1930, p. 30.

(٩٥) محمد عبد الجواد محمد : التنظيم القضائى فى السودان فى عهد الحكم الثانى وبعد الاستقلال ، القاهرة ، ص٤-٦ وأيضًا زكى مصطفى عبد المجيد : القانون المدنى السودانى تاريخه وخصائصه ، ص٦٢ – ٦٣

(٩٦) محمد عبد العاطى جلال : الاستعمار الفرنسى فى مراكش ، القاهرة ١٩٥٤م ، ص١٢٣ .

(٩٧) روم لاندو أزمة المغرب ، ترجمة إسماعيل حسين الحوت ، القاهرة ١٩٧٧م ، ص١٣٢ .

(98) The letters and friendshops of cecil spring-Rice, London 1929, Vol. I, p. 200.

(99) Langer, Op. Cit. Vol. II,p. 283.

(100) Rodd, Social and Diplomatic Memoirs, London 1932, p. 85.

(101) Gromer to salisbury, Cairo, 21. 3.96, Quoted in shibeika, op. Cit., p. 354.

(102) Zetland, op. Cit., p. 223.

(103) Cocheris, op. Cit., p. 433.

(104) Michel,. Op. Cit., pp. 6-7; Cocheris, o[, cit., pp. 421-2; Neri, Op. cit., p, 102.

(105) Shibeika, . op . Cit., p. 355.

(106) Ibid., p. 106.

(107) Langer, op. Cit., Vol . II . p . 289.

(108) Giffin, N., op. Cit, p.78.

(١٠٩) عمر طوسون ، المسألة السودانية ، القاهرة ١٩٣٦م ، ص٦٨ - ٦٩ .

(110) Temprly and penson: A Century of Deplomatic Policy. Blue Books (London 1938 p.p 497-499).

(111) El Gamal, Shawky: An Unpublished Document in the History of the Anglo-Rrench Competion for the Domination in Upper Nile (Cairo 1962) p. 18.

قائمة

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

أرشيف الحكومة البريطانية ويرمز F. O وهى الآتى :

F. O 78/804, Cromer to Salisbury.

F. O 5/6/95, Kimberely to Dufferin.

F. O 15/7/94, Hanitaux to Decrais.

F. O 13/7/94, Delcase to monteil.

F. O 13/8/94, Kimberley to plunkett.

F. O 11/8/94, phipps to kimberley.

F. O 25/3/96, Salisbury to currie.

F. O 1/4/95, Kimberley to Dufferin.

F. O 21/3/96, cromer to salisbury.

ثانيًا : دار الوثائق المركزية بالخرطوم :

وثيقة رقم ٢٤٦ عن الحالة العامة فى السودان .

F. O 407/201, Report on political Agitation in the Sudan.

F. O 407/186, The Evacuation of the Egyptian army from sudan.

(جـ) دار الوثائق القومية . القلعة . عابدين محفظة رقم ١٠٥ السودان.

Du Journal Evening Star .

A ctudites du Jour par paul V. Colins .

أيضـًا :

تقرير عن احتلال بريطانيا للسودان وذلك لتأمين طريق التجارة الخاصة بها عبر أفريقيا لبلاد الهند Colonial Offic .

ثانيًا : المراجع العربية :

١ – أحمد فؤاد : مصر والسودان ، القاهرة ١٩٣٠م .

٢ – أمين الرافعى : مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية ، القاهرة ١٩٢١م .

٣ – جلال الدين الحمامصى : ماذا فى السودان ، القاهرة ١٩٦٤م .

٤ – جلال يحيى : تاريخ مصر الحديثة ، القاهرة ١٩٨٢م .

٥ – جميل عبيد : المديرية الاستوائية ، القاهرة ١٩٨٦م .

٦ – داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ، القاهرة .

٧ – زاهر رياض : السودان المعاصر منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال ١٨٢١ – ١٩٥٣م ، القاهرة ١٩٦٦م .

٨ – زاهر رياض : شمال أفريقيا فى العصر الحديث ، القاهرة ١٩٦٧م .

٩ – زكى مصطفى عبد المجيد : القانون المدنى السودانى تاريخه وخصائصه ، القاهرة .

١٠ – شوقى عطا الله الجمل : تاريخ السودان وادى النيل ، الجزء الثالث ، القاهرة ١٩٦٦م .

١١ – صالح مرسى : السودان فى القرن العشرين ، القاهرة ١٩٦٥م .

١٢ - عبد الرحمن الرافعى : مصر السودان فى أوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ١٩٦٦م .

١٣ - عبد الرحمن حسن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار (ذى الحجة ١٣٢١هـ - ١٣٢٢هـ) .

١٤ - عبد العزيز عرابى : بريطانيا فى السودان ، القاهرة ١٩٧٢م .

١٥ - عمر طوسون : تاريخ مديرية خط الإستواء من فتحها إلى ضياعها (١٨٦٩ - ١٨٨٩م) الإسكندرية ١٩٣٧م ، الجزء الثانى .

١٦ - عمر طوسون : المسألة السودانية ، القاهرة ١٩٣٦م .

١٧ - على إبراهيم عبده: المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، القاهرة ١٩٥٨م.

١٨ - على محمد بركات : السياسة البريطانية واسترداد السودان ، القاهرة .

١٩ - محمد سعيد القدال : المهدية والحبشة دراسة فى السياسة الداخلية والخارجية لدولة المهدى .

٢٠ - محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٥٢م .

٢١ - محمد عبد الجواد محمد : التنظيم القضائى فى السودان فى عهد الحكم الثنائى وبعد الاستقلال ، القاهرة .

٢٢ - محمد عبد العاطى جلال: الاستعمار الفرنسى فى مراكش، القاهرة ١٩٥٤م.

٢٣ - محمد صبرى : الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٨م .

٢٤ – محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان وتاريخ وادى النيل السياسى ، القاهرة ١٩٥٨م .

٢٥ – محمد مصطفى صفوت : الإحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الأوربية إزاءه ، القاهرة ، ١٩٥٢م .

(ب) الدوريات :

٢٦ – أحمد عامر : الاتجاهات الحديثة للنظام السياسى فى السودان ، مجلة الدراسات الأفريقية ، العدد الخامس ١٩٧٦م .

٢٧ – تيودور تشيستين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ – ١٩١٠م ، ترجمة أحمد فؤاد ، القاهرة ، ١٩٢٣م .

٢٨ – جاد محمد طه : فاشوده ، رسالة دبلوم غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ١٩٥٩م .

٢٩ – جعفر محمد على بخيت : تراث الحكم والإدارة فى السودان ، مجلة الخرطوم ، العدد السابع ٣ إبريل ١٩٦٨م .

٣٠ – روم لاندو : تاريخ المغرب فى القرن العشرين ، ترجمة نقولا زيادة ، القاهرة .

٣١ – روم لاندو : أزمة المغرب ، ترجمة إسماعيل حسين الحوت ، القاهرة ١٩٧٧م .

٣٢ – صحيفة المؤيد : منشور من سردار الجيش المصرى ، العدد ١٩٢٦ ، السنة السابعة ، الأحد ٢٦ يوليو ١٨٩٦م .

٣٣ - قاسم أمين الهوارى : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٧٥م .

٣٤ - كرومر : بريطانيا فى السودان ، ترجمة عبد العزيز أحمد ، القاهرة ١٩٦٠م .

٣٥ - محمود عيسى : العمليات الحربية فى مصر والسودان ١٨٨٥-١٩٠٠، مجلة الجيش العدد ٣٤ مجلد ٨ يوليو ١٩٤٦م .

٣٦ - مدثر عبد الرحيم : الأمبريالية والوطنية فى السودان ، مجلة الطليعة ، العدد الثالث ٦ مارس ١٩٧٠م .

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

1 - Atteridge, A., Towards Khartoum, London, 1897.

2 - Arthur, G., life of kitchener, london, 1920.

3 - Pinon, R., France et allemagne 1870 - 1913, Paris, 1913.

4 - Charles-Roux, I'Egypt ede L'occupation Anghaise al independence Egyptienne, Paris, 1904.

5 - Cromer, Modern Egypt, New York, 1908.

6 - Crabites., p, thowinning of the Sulan, London, 1934.

7 - Colvin, A., The making of modern Egypt, London, 1906.

8 - Churchill, W., the river war, Don don, 1899.

9 - Dicey, E., The story of the khediviate, london, 1902.

10 - De freycinet, C., La question d'Egypte, 1905.

11 - Debidour, A., Histore depimatique del L'Europe, Paris, 1920.

12 - Deville, V., partage de L'Afrique, Paris 1989.

13 - El gamal, s., An unpublished document in the History of the anglo - French competition for the domination inupper Nile Cairo, 1972.

14 - Elgood, The transit of Egypt, London, 1928.

15 - Fuller, F., Egypt and the Hinter land, London, 1903.

16 - Grant, A., Temperley, H., Europein the nineteen the twentie the centaies, 1961.

17 - Giffen, fashoda, chicago, 1930.

18 - Gillet, I., gabriel hanotaux, Paris, 1933.

19 - Hanataux, fachoda et les negocations,africains Paris, 1906.

20 - John ston, Hi. Ahistory of the colonisation of Africa, cambridge, 1899.

21 - Letters of queen victoria, London, 1931.

22 - Letters and Friends ships of cecil spring rice, London, 1929.

23 - Lord newton, Lord lansdowne, London 1929.

24 - Langer, W., the diplamacy Of imperialism, vol I, New York, 1935.

25 - Marriott,. J., Europe and bey and London, 1945.

26 - Michet, vers Fachoda, Paris, 1901.

27 - Rodd, social diplomatic memoirs, London 1923.

28 - Neri, I., Loguestione del Nilo, Roma 1939.

29 - Shibika, M., British policy in the sudan, London, 1952.

30 - Scott, K., patition of Africa, London, 1863.

31 - Taylor, A., The Struggle for Mastery in Europe, Oxford, 1954.

32 - Templerley and penson, Foundations of british foreign policy, 1938.

33 - Temperly and peson., A century of Deplomatic policy. Blue Books, London 1938.

34 - Viscount Gray of Fallodon, Twenty-Five years, New York, 1925..

35 - Zetland, The Marquis of cromer, London, 1932 .

الملحق رقم (٣)

The Evacuation of The Egyptian Army From Sudan .

The demonstrations which the society of ellewa elabyad carried on assured English that the Egyptian military troops should leave the Sudan as quickly as possible to guarantee returning security and settlement, The desmersing of the Egyptian army from the Sudan was a main aim of the English politic aims . Its foundation took place according to the report of one of the greatest officials of the English protection house in Cairo . He was Mr. keawn Body who was sent to the Sudan in March 1920 to set by agreement with the general governor an imagination for the new English policy in the Sudan after. several meeting's with great English officials headed by the general governor Sir lee Stack, Mr. Body wrote a report in the 14th of the mentioned month . this report was followed by the British policy in the Sudan. It achieved Its aims by evacuating the Egyptians at the end of 1924 because of the importance of the mentioned report we sum it here.

At its beginning Mr. Bady said literally: The best solution from the Sudanese point of view (meaning the general governors point of view) was hurrying in dismissing Egypt from the Sudan and the peace committee with Turkey should Include the surrender. of Turkey about its rights in Egypt and the Sudan for Britain. Mr. Body thought the report of Lord Milliner should that Egypt should get self independence in case of putting an loud to its objections in the Sudan and it should include at the same time pointing to the differences between Egypt and the Sudan from race and traditions it should show the Egypt's' legal rights in the Sudan were only in its rights in the Nile water and in protecting its barbers from the external oppression. the British government would hear all these completely towards Egypt . At the same Time it was responsible for protecting the Sudan and to develop in under its supervision what it called the Sudanese patriotism this was done by founding local foundation in this country .

The bruiting owner of the report said " Our aims would be explained to the religious and tribal presidents through all the country . No doubt they would side us. Steps should be taken to fulfill the parts of the special program concerning the armies aiming at evacuating the last Egyptian soldier from the country .

If it was impossible mentioning the Sudan in Lord Milnpprtereport or in the advertisement produced the British government, the program that the Sudan should get ride of the Egyptian influence should be carried on gradually until the time came to gather the fruit of this program when discussing this matter with Egypt .